



جامعة المنصورة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

النفقات العامة في موازنة الدولة العراقية

بحث مقدم

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

اعداد الباحث

انير صلاح إبراهيم إبراهيم

تحت اشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٤-٢٠٢٥

مقدمة : -

تعد النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري وما يتفرع منهما في الموازنة العامة للدولة، إحدى الأدوات المالية للدولة التي تبتغي منها تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، فضلا عن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة من خلالها. وتقوم الدولة العراقية بهذا الإنفاق من خلال الموازنة العامة للدولة التي تشرعها السلطة التشريعية، وتأخذ تلك الموازنة فيما يخص النفقات العامة تحديدا لية موازنة البنود، فتتوزع النفقات العامة على مؤسسات الدولة لتتولى تنفيذها بحسب بنودها. هذا تتوزع النفقات بين تعويضات الموظفين ومن بحكمهم، وإثمان المشتريات العامة وكذلك أقساط الدين العام والاعانات الحكومية، وتتولى النفقات أيضا على أبواب الرعاية الاجتماعية والدعم الحكومي للسلع والخدمات، وكذلك الحال بالنفقات الاستثمارية على البنى التحتية.

أولاً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة بما تحمله الموازن العامة للدولة العراقية، وتحديد النفقات العامة من دور في تحقيق الغايات الاقتصادية، مما يستلزم ضبطها لتحقيق غاياتها وتحقيق أقصى فائدة من تلك النفقات للمجتمع، خصوصا مع التوسع بالنفقات العامة التي اتجهت له الموازنات العامة على طول فترة الدراسة.

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة وإظهار هيكلية النفقات العامة من خلال استعراض البنود التي تخصص من خلالها، وبالتالي معرفة الحاجة الفعلية الى تلك النفقات من عدمه، وما إذا كانت تخدم الاقتصاد العراقي على نحو مستقبلي، ومن ثمة توجيهها بما يحقق فائدة المجتمع.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تتحدد إشكالية هذه الدراسة في مدى قدرة الدولة على كبح جماح التوسع في نفقاتها العامة دون المساس بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنوطه بها، وذلك من خلال البحث في الآليات القانونية والمالية الكفيلة بتحقيق التوازن بين متطلبات الإنفاق العام وضرورات الاستدامة المالية.

رابعاً: منهج البحث

تقتضي طبيعة الدراسة ان يتخذ الباحث عدة مناهج، وأبرزها المنهج الاحصائي، التاريخي والمنهج التحليلي، وذلك لجمع البيانات الخاصة بسنوات الدراسة وتحليلها، لتوضيح صورة النفقات العامة عبر السنوات السابقة وما يمكن ان يستنتج منها.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية: يقتصر البحث على تناول النفقات العامة في العراق.

الحدود الزمانية: يتناول البحث النفقات العامة منذ سنة ٢٠٠٤ ولغاية سنة ٢٠٢٣، مع إمكانية اخذ احصائيات سنته ٢٠٢٤ في حال إذا ما توفرت بياناتها.

سادساً: فرضية البحث

تفترض الدراسة ان النفقات العامة للدولة العراقية تأخذ طابع التوسع، وكذلك تفترض ان هنالك إمكانية لتحجيمها.

سادساً: خطة البحث

سيتم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة كما يلي:

مقدمة:

المبحث الأول: هيكلية النفقات الجارية والاستثمارية في موازنات الدولة العراقية

المبحث الثاني: هيكلية النفقات التحويلية في موازنات الدولة العراقية

المبحث الأول

تحليل النفقات الجارية والاستثمارية في موازنة الدولة العراقية

تعتبر الموازنات العامة للدولة العراقية خطة تعبر عما تريده الدولة إنجازه من مشروعات وبرامج^١، فهي تتضمن ما تعتزم الدولة من انفاقه على النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، لذلك فإن الموازنات العامة للدولة والحسابات الختامية للدولة العراقية تتضمن تقسيم النفقات العامة الى هذين التقسيمين بصورة أساس.

لذا وتماشيا مع ذلك، سنقسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: تحليل هيكلية النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة

المطلب الثاني: تحليل هيكلية النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة

المطلب الأول

تحليل هيكلية النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة

تعرف النفقات الجارية بأنها مجموع ما تتفقه الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة مؤسسات الدولة، او النفقات اللازمة لضمان حسن سير المؤسسات الحكومية، هذا وتشمل النفقات الجارية الأجور والمرتبات وغيرها من النفقات الدورية التي تتكرر إيرادها في الموازنة العامة للدولة لغرض ضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة^٢.

^١ المادة ١/ثانيا، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل.

^٢ زينب جبار الدعيمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص ١٠.

وعند ملاحظة طبيعة هذه النفقات في الموازنة العامة للدولة العراقية، فإنها تنقسم الى عدة أبواب للصرف، وهي كما التقسيم التالي:

الفرع الأول: الرواتب والأجور

الفرع الثاني: اثمان المشتريات ومستحقات الدين العام والمنح والدعم الحكومي

الفرع الأول

الرواتب والأجور

وتشمل رواتب الموظفين والمكلفين بخدمة عامة، رواتب موظفي الشركات ودوائر التمويل الذاتي والرواتب التقاعدية.

أولاً: رواتب الموظفين والمكلفين بخدمة عامة

منذ ان تحول العراق من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الذي يعتمد على النفط بعد عام ١٩٥٨م، حينها بدأت الرواتب والأجور تتوسع في اخذها النفقات الأكبر والأهم في الموازنة العامة للدولة العراقية وما زالت مستمرة لغاية الآن، فقد بلغت مجمل النفقات في العام ٢٠٠٦ (٥٠,٩٦٣,١٦١,٣٩٢,٠٠٠) خمسون تريليون وتسعمائة وثلاث وستون ملياراً ومائة وواحد وستون مليوناً وثلاثمائة واثنان وتسعون ألف دينار عراقي، ذهبت منها (٤١,٦٩١,١٦١,٣٩٢,٠٠٠) واحد واربعون تريليون وستمائة وواحد وتسعون ملياراً ومائة وواحد وستون مليوناً وثلاثمائة واثنان وتسعون ألف دينار، كنفقات تشغيلية^٥، وبالرغم من عدم وجود حسابات دقيقة لرواتب الموظفين تحديداً، لكن الحسابات الختامية للعام ٢٠٠٦ تشير الى ان رواتب الموظفين

^٥د. مليحة جبار الكعبي، جدلية الدور الاقتصادي للدولة واشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية، ٢٠١٩، ص ٤٤ و ٥٦.

^٤د. مازن صباح احمد واخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (٢٠١٤): العراق والجزائر، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الخاص بالمؤتمر السنوي الرابع (الدور التنموي للبنك المركزي العراقي)، ٢٠١٨، ص ١٨.

^٥المادة ٢ من قانون الموازنة الفدرالية للسنة المالية ٢٠٠٦ في العراق.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

بلغت (٨,٧٣٩,٣١٩,٨٧٦,٤٥١) ثمانية تريليون سبعمائة وتسعة وثلاثون ملياراً وثلاثمائة وتسعة عشر مليوناً ثمانمائة وستة وسبعون ألفاً وأربعمائة وواحد وخمسون ديناراً^٦، وهو ما يقارب نسبته ٢١,٣% من النفقات التشغيلية و١٧,٤٧٨% من مجموع النفقات العامة، هذا وقد بلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الدولة في الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦ (١,٩١٢,٦٠٥) مليون وتسعمائة واثنان عشر ألفاً وستمائة وخمسة موظف^٧.

وفي الموازنة العامة الثلاثية للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٤)، بلغ عدد الموظفين الممولين مركزياً (٤,٠٧٤,٦٩٧) موظفاً، بمعدل رواتب (٥٩,١٧٤,٤٩١,٦١٨,٠٠٠).

ولتوضيح زيادة الموظفين والرواتب في الموازنات العامة للدولة العراقية، ومعرفة نسبتها وفقاً للجدول التالي^٨:

جدول رقم (١) عدد الموظفين ونسبة نموهم على أساس السنة السابقة:

السنة	عدد الموظفين	نسبة نمو اعداد الموظفين
2006	1,912,605	
2007	2,060,260	7.17%
2008	2,263,923	9.00%
2009	2,320,247	2.43%
2010	2,468,422	6.00%
2011	2,662,608	7.29%
2012	2,750,322	3.19%
2013	2,907,776	5.41%
2014	-	-
2015	3,027,079	3.94%
2016	2,905,226	-4.19%
2017	2,900,000	-0.18%
2018	2,885,716	-0.49%

^٦الكشف رقم ١٦ من الحسابات الختامية للسنة المالية (٢٠٠٥-٢٠٠٦) المقررة بموجب قرار مجلس النواب العراقي رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٠٣) في ٢٠١٦/٤/١١ والعدد (٤٤٣٣) في ٢٠١٧/١/٣٠.

^٧جدول (ج) عدد القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة ٢٠٠٦ الملحق بقانون الموازنة الفدرالية في العراق لسنة ٢٠٠٦.

^٨الموازنات العامة للدولة العراقية للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ وما بعدها، والحسابات الختامية للسنوات ٢٠٠٦.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

1.91%	2,941,890	2019
-	-	2020
11.59%	3,263,834	2021
-	-	2022
19.90%	4,074,697	2023
0.13%	4,079,906	2024

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جداول الموازنات العامة للدولة العراقية لسنوات الدراسة.

ويلامح من هذا الجدول ما يلي:

أ- ازدياد اعداد الموظفين العموميين الذين تمول رواتبهم مركزيا الى ما يفوق ١٠٠% لفترة ١٧ عاما بين عامي ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٢٣.

ب- كما يلاحظ ان اعداد الموظفين العموميين تأخذ بالارتفاع بين في كل سنة عما قبلها، وهذا يؤشر اتباع الدولة لزيادة التوظيف الحكومي؛ نظرت منها زيادة اعداد السكان وسلوك الدولة طريق المركزية في إدارة الاقتصاد وضعف القطاع الخاص في خلق فرص العمل.

ت- نظرا للسياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة العراقية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨؛ بسبب انخفاض الإيرادات وتركيز الانفاق المالي للحكومة على محاربة الإرهاب، يلاحظ ان اعداد الموظفين قد شهدت استقرارا او انخفاضا نسبيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، حيث شهدت اعداد الموظفين انخفاضا بمقدار ١٤١,٣٦٣ موظفا في عام ٢٠١٨ عنه في عام ٢٠١٥ المؤشرة العدد ازواها في الجدول السابق.

ث- في الأعوام ٢٠١٩ وصولا الى عام ٢٠٢٣ عادت سياسة التوسع بالتوظيف العام، لتبلغ اعداد الموظفين الضافيين ١,١٨٨,٩٨١ موظفا في عام ٢٠٢٣ عنه في عام ٢٠١٨.

ج- ومن هذه الزيادة يمكن ان يؤشر مقدار الطلب على التوظيف الحكومي المتزايد واستجابة الحكومات المتعاقبة لذلك، لاستيعاب العاطلين عن العمل، حيث ان هذه الزيادة بمقدار أكثر من مليوني موظف حكومي يؤشر الى ان قدر كبير من برامج توفير فرص العمل كانت على عاتق الدولة، والذي يعني بالضرورة عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب هذه الزيادة.

ح- في عام ٢٠٢٤ بلغ التعداد السكاني في العراق ٤٥,٤٠٧,٨٩٥ نسمة، منهم ٦٠,٢% في سن العمل من ١٥-٦٥ عاما، وهذا يعني ٢٧,٣٣٥,٥٣٥ مواطنا عراقيا في سن العمل^٩، منهم ما يزيد عن

^٩ نتائج التعداد السكاني لجمهورية العراق في عام ٢٠٢٤ الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء- وزارة التخطيط. متوفر على الرابط التالي: <https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189>

٤,٠٧٤,٦٩٧ من هذه الفئة موظفين عموميين تمول رواتبهم مركزيا من الدولة، أي ما يمثل ١٤,٩% من اجمالي اللذين هم في سن العمل، فضلا عن الزيادة الحاصلة بأعداد الموظفين في عام ٢٠٢٤ وكذلك اعداد الموظفين العموميين في الدوائر الممولة ذاتيا.

خ- كما يلاحظ ان توزيع الموظفين أكثر من ثلث ملايين موظف-أي ما نسبته ٧٥% من اجمالي الموظفين- ينحسرون بقطاع الامن والدفاع، التعليم والصحة، حيث كان نصيب التشكيلات الأمنية من قوات مسلحة وامنية الأكبر منه، حيث بلغت اعدادهم (١,٤٤٣,٣٣٦)، وتليها وزارة التربية بـ(٩٦٣,٩٤٩) موظفا، (٤٨٨,٥٥٠) موظفا في وزارة الصحة، وتليها (١٥٠,٢١٢) موظفا من نصيب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم تتلوها الوزارات والدوائر الأخرى تباع في العام ٢٠٢٣، وهذا التوزيع يعطي نتيجتين مهمتين:

اولاهما: نتيجة إيجابية تبين اهتمام الدولة بصورة عامة بجوانب الامن والدفاع والصحة والتعليم، حيث ان قطاعي الامن والدفاع والصحة قطاعين مهمين اتفق غالبية المذاهب الاقتصادية على أهميتها سواء كانت دولة محايدة او متدخلة.

ثانيهما: هذا التوزيع يبين حجم الضغط الذي تمارسه الموارد البشرية على هذه القطاعات، خصوصا في قطاع الامن والدفاع الذي عادة ما يكثر الطلب على وظائفه بسبب عدم اشتراطه كفاءات عالية، وكذلك الطلب على وظائف مثل التربية والتعليم، واخرها قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استحداث اكثر من خمس وعشرين الف وظيفة على ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحسب قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٧ الخاص بتشغيل الخريجين الأوائل وقانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم ٥٩ لسنة ٢٠١٧ وتنشيت العقود والاجراء اليوميين على الملاك الدائم^{١٠}، و(٢٨٩,٣٤٦) درجة وظيفية للمحاضرين المجانيين والمتعاقدين مع وزارة التربية على ملاكها، فضلا عن استحداث درجات وظيفية أخرى.

^{١٠} جدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزيا لسنة ٢٠٢٣ الملحق بقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ المعدل.

^{١١} منها قرار وزارة المالية بالعدد ٨٨٣٧ في ٢٧/٢/٢٠٢٣ المتضمن استحداث ١١١٣ درجة وظيفية، والقرار بالعدد ٨٨٥٩ في ٢٧/٢/٢٠٢٣ المتضمن استحداث ٥٢٠٦ درجة وظيفية في وزارة التعليم العالي وغيرهما.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

أما ما تدفعه الدولة من رواتب واجور للموظفين الممولة رواتبهم مركزيا، فهو وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٢) رواتب الموظفين ونسبة النمو للسنوات موضوع الدراسة:

السنة	رواتب الموظفين	نسبة النمو برواتب الموظفين
2004	2,804,535,521,370	-
2005	6,420,809,687,152	56.32%
2006	8,739,319,876,415	26.53%
2007	13,368,945,471,486	34.63%
2008	20,081,340,949,441	33.43%
2009	24,239,104,578,108	17.15%
2010	26,885,504,983,065	9.84%
2011	30,585,700,733,842.1	12.10%
2012	35,848,746,725,290	14.68%
2013	42,587,797,574,979	15.82%
2014	28,437,600,000,000	-49.76%
2015	32,651,614,800,598	12.91%
2016	31,833,403,210,783	-2.57%
2017	32,866,519,169,240	3.14%
2018	35,835,518,757,816	8.29%
2019	40,633,500,000,000	11.81%
2020	40,037,297,199,732	-1.49%
2021	42,446,670,269,857	5.68%
2022	43,614,045,349,018	2.68%
2023	47,216,759,523,648	7.63%
2024	63,400,000,000,000	25.53%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للدولة للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ المصادق عليهما بقرار مجلس النواب العراقي رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥، وحسابات الدولة لسنوات الدراسة التي تصدر سنويا عن وزارة المالية العراقية.

ويتضح من هذا الجدول التالي:

- أ- ازدياد الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور بمقدار زيادة ٦٣٠،٤٧٨،٦٤٦،٥٩٥،٦٠، أي بحدود الستين تريليون وستمائة مليار دينار في عام ٢٠٢٤ عنه في عام ٢٠٠٤.
- ب- توسع الدولة بسياسة استقطاب المواطنين للوظيفة العامة على حساب وظائف القطاع الخاص^{١٢}.

^{١٢} اسناء سالم حمدي، الموائمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي بعد عام ٢٠٠٣ من منظور استراتيجي- محافظة بغداد نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص ٩٣.

ت-تعد من أسباب هذه الزيادة هو التوسع بالتوظيف الحكومي، الذي تم تأشيرته في الجدول رقم (١).
ث-ومن أسبابها أيضا تشريع قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ المعدل^{١٣}، الذي تم بموجبه رفع الرواتب وإضافة مخصصات أخرى كمخصصات الشهادة الدراسية، وزيادة الرواتب وفقا لسنوات الخدمة وكذا مخصصات للموظف المتزوج واولاده.

ج-تضمن قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام نصا يخول فيه مجلس الوزراء منح الموظفين مخصصات لا تزيد عن ٥٠% من الراتب الاسمي إضافة للمخصصات التي تضمنها القانون وذلك لمعالجة الظروف او الحالات الخاصة^{١٤}، وهو ما توسع فيه مجلس الوزراء عموما في منحه مخصصات متنوعة زادت فيها الانفاق على باب رواتب واجور الموظفين، ومن ضمنها مخصصات الخطورة المهنية لكثير من الوزارات، او مخصصات بدل ممارسة المهنة لذوي المهن الصحية والمهندسين^{١٥}، ومخصصات الخطورة الممنوحة لوزارة الدفاع العراقية^{١٦}، ومخصصات الخدمة البحثية للموظفين حاملي الشهادات العليا^{١٧}، وغيرهم.

ح-يُلاحظ أيضا ان في عام ٢٠١٤ انخفضت نفقات رواتب الموظفين بما يقارب الـ ٣٥% من العام الذي سبقه، ويرجع ذلك الى الاحداث الإرهابية التي شهدتها خمس محافظات عراقية في ذات العام، مما جعل الكثير من الموظفين يتركون الوظيفة العامة بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية.

^{١٣}علي عبد الله حسين، أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٦، الجزء ٣، ٢٠٢٣، ص ٥٣٠.

^{١٤}المادة ١٥، قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨.

^{١٥}اقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠١٩ المتضمن منح مخصصات بنسبة ٣٠% للمهندسين الزراعيين وذوي المهن الصحية.

^{١٦}اقرار مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٣ المتضمن منح مخصصات وقتية مقدارها ٥٠% لأفراد ومراتب القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي من الجيش والشرطة العاملين في بعض المحافظات الساخنة.

^{١٧}اقرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١١ المتضمن منح مخصصات مقدارها ٥٠% لحاملي الشهادات العليا من غير المشمولين بقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل كمخصصات بحثية لحين اصدار قانون الخدمة البحثية.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

خ- في الأعوام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٨ شهد هذا الباب من الانفاق استقرار نسبياً، وذلك لاتباع الحكومة في ذلك الوقت سياسات نقدية كانت احدى سبلها الحد من التوظيف^{١٨}.

د- رغم انخفاض اعداد الموظفين في العام ٢٠١٨، الا ان تعويضات الموظفين مع ذلك اخذت بالزيادة؛ ويرجع ذلك الى الطبيعة القانونية لتدرج الموظف الذي يستحق زيادة برواتبه بمرور سنوات الخدمة، إضافة للمخصصات التي أضيفت في تلك المدة لبعض الفئات، وخصوصاً التوسع بمنح مخصصات الخطورة لمنسوبي الجهات الأمنية، مثل مخصصات الخطورة لمنسوبي وزارة الدفاع^{١٩}.

اما بالنسبة لمقارنة باب نفقات تعويضات الموظفين مع الأبواب العامة في الموازنة العامة للدولة، فقد تضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) رواتب الموظفين ونسبتها مقارنة بالموازنة الجارية واجمالي النفقات (دينار):

السنة	رواتب الموظفين	النفقات الجارية	النسبة من النفقات الجارية	اجمالي النفقات	النسبة من اجمالي النفقات
2004	2,804,535,521,370	30,660,381,686,464	9.15%	31,521,427,979,409	8.90%
2005	6,420,809,687,152	30,831,114,738,435	20.83%	30,831,114,738,435	20.83%
2006	8,739,319,876,415	29,378,818,310,701	29.75%	37,494,459,064,514	23.31%
2007	13,368,945,471,486	32,719,836,278,649	40.86%	39,308,348,582,633	34.01%
2008	20,081,340,949,441	52,301,181,106,704	38.40%	67,277,196,640,575	29.85%
2009	24,239,104,578,108	45,941,062,568,780	52.76%	55,589,721,154,475	43.60%
2010	26,885,504,983,065	54,580,860,424,328	49.26%	70,134,201,818,287	38.33%
2011	30,585,700,733,842	60,925,553,453,304	50.20%	78,757,666,336,480	38.84%
2012	35,848,746,725,290	75,788,623,715,334	47.30%	105,139,575,706,934	34.10%
2013	42,587,797,574,979	78,746,806,309,378	54.08%	119,127,556,292,694	35.75%
2014	28,437,600,000,000	58,625,400,000,000	48.51%	83,556,000,000,000	34.03%
2015	32,651,614,800,598	51,832,839,243,623	62.99%	70,397,515,460,399	46.38%

^{١٨} م. عدنان طه كرفوع ود. سيركي فديورفج جيجوف ود. احمد سمير نايف، السياسة النقدية على الانفاق العام واسبابها وانعكاساتها الاقتصادية: العراق دراسة حالة للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديات الاعمال العدد خاص، مجلد ٢، ٢٠٢١، ص ٢٨٤.

^{١٩} اقرارا مجلس الوزراء العراقي رقم ٥٤٨ و ٤١٢ لسنة ٢٠١٣.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

45.33%	70,221,974,955,064	58.59%	54,327,966,403,817	31,833,403,210,783	2016
43.54%	75,490,115,438,780	55.68%	59,025,654,216,968	32,866,519,169,240	2017
44.31%	80,873,188,748,067	53.44%	67,052,856,085,140	35,835,518,757,816	2018
36.37%	111,723,600,000,000	46.54%	87,301,000,000,000	40,633,500,000,000	2019
52.62%	76,082,442,913,942	54.94%	72,873,537,541,404	40,037,297,199,732	2020
41.27%	102,849,659,747,427	47.41%	89,526,686,305,251	42,446,670,269,857	2021
37.29%	116,959,581,692,022	41.56%	104,941,090,861,952	43,614,045,349,018	2022
33.15%	142,435,636,297,895	39.93%	118,242,777,445,694	47,216,759,523,648	2023
40.38%	157,000,000,000,000	62.22%	101,900,000,000,000	63,400,000,000,000	2024

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية لسني الدراسة.

ومما سبق يُلاحظ التالي:

أ- زيادة نسبة الموظفين بصورة دورية، حتى بلغت الزيادة منذ عام ٢٠٠٦ لغاية عام ٢٠٢٣ الى مليوني موظف، وبالتالي زيادة أعباء رواتبهم على الموازنة العامة بمبلغ خمسين ترليون دينار عراقي، اخذين بعين الاعتبار زيادات الرواتب والمخصصات، وزيادة ٢٨ ترليون دينار تقريبا في تكلفة الرواتب بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٤، وهذه الزيادة كانت خلال خمس سنوات فقط.

ب-بلغت الرواتب في سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٩,١٥% من النفقات الجارية و ٨,٩٠% من مجموع النفقات العامة، وفي سنة ٢٠١٣ بلغت الرواتب ما نسبته ٥٤,٠٨% من النفقات الجارية، وما نسبته ٣٥,٧٥% من اجمالي النفقات العامة.

ت-بلغت رواتب موظفي الدولة الممولين مركزيا في سنة ٢٠١٨ ما نسبته ٥٣,٤٤% من مجموع النفقات الجارية، وما نسبته ٤٤,٣١% من مجموع اجمالي النفقات العامة، وفي عام ٢٠٢٣ بلغت نسبته ٤١,٥٦% من النفقات مجموع النفقات الجارية، وما نسبته ٣٣,١٥% من اجمالي النفقات العامة.

ث- تقتصر اعداد الموظفين الواردة في الموازنة العامة للدولة وتكاليف رواتبهم على الموظفين الممولين مركزيا، وبالتالي يُستثنى من ذلك دوائر التمويل الذاتي^{٢٠}، التي لا تُصرف رواتبهم من الموازنة العامة

^{٢٠} عرف قانون الإدارة لمالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ في المادة ١/ السادس عشر الإدارات الممولة ذاتيا بانها: "الشركات العامة المملوكة للدولة والهيئات والمديريات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري والتي تعتمد على مواردها الذاتية في تمويل موازنتها".

للدولة، حيث تتحمل شركاتهم العامة التابعة للدولة تمويل رواتبهم، وتتظم حساباتهم سنويا بحسب قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

وبالرغم من انخفاض نسبة الرواتب في الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٢٣ وما بعدها الى نسبة ٣٣,١٥%، الا ان ذلك انخفاض غير حقيقي، فالواضح ان نسبة العجز المقرر في الموازنة العامة للدولة في ذات الفترة هي أكثر من ٦٤ تريليون دينار عراقي، وأيضا يُلاحظ ذلك من خلال زيادة الرواتب الى أكثر من ٥٩ تريليون دينار عراقي.

ثانيا: رواتب الشركات الممولة ذاتيا

بالرغم من انحسار تمويل الرواتب في الموازنة العامة للدولة العراقية بالموظفين الذين تمول رواتبهم مركزيا؛ الا ان هنالك مشكلة أخرى تتمثل برواتب موظفي الدوائر الممولة ذاتيا، وهي الدوائر المؤسسة بموجب قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ او المؤسسة بقانون خاص او بغيرها من الوسائل القانونية، والتي يبلغ عددها لغاية كتابة هذه السطور نحو (٢٠٠) دائرة وشركة موزعة بين وزارات الدولة وهيئاتها، والتي يتقاضى موظفوها رواتبهم بوسيلتين:

- أ- الأجور والرواتب التي تدفعها الشركة من أموالها التي تستحصل عليها من الاعمال التجارية التي تمارسها، إضافة الى الحوافز التي تدفع للعاملين في الشركات الرابحة منها.
 - ب- الإعانات النقدية التي تدفعها الحكومة للشركات الخاسرة التي بدورها تعمل على توزيعها الى موظفيها^{٢١}.
- والمشاكل التي تتعلق بهذا الجزء من الموظفين تتمثل بما يلي:

- أ- تعاني الشركات العامة من تضخم الموظفين حيث يبلغ العاملين فيها لغاية ٢٠٢١ نحو مليون ونصف المليون عامل^{٢٢}، فالشركات التي ينتمي اليها الموظفون من المفترض انها تمارس نشاطات تجارية، أي انها شكل من اشكال انتاج الدولة للسلع والخدمات للمجتمع، لكن نظامها القانوني في ذات الوقت ما زال

^{٢١}د. علي عبد الرحيم العبودي، منهاج مقترح لإعادة هيكلة الشركات الحكومية التابعة للقطاع العام في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص٣.

^{٢٢}د. ثائر محمود رشيد ودالية عمر نظمي ودعاء عبد الحسين جلوب، تقييم تجربة تحول الشركات الصناعية في العراق من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد (خاص)، المجلد ٢، ٢٠٢١، ص٥٤.

يعتبر الموظف موظفا عاما، وهذا نتيجة لسريان قواعد الخدمة على العاملين في هذه الشركات^{٢٣}، وهذا ما لا يتفق مع طبيعة عمل هذه الشركات التي من المفترض انها تقوم بدور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنها تحتاج الى اليات توظيف اقل تعقيدا والتزاما من المحددات التي تقيد الدولة تجاه موظفيها العموميين، وذلك مثل اللجوء الى الية التعاقد بدلا عن الملاك الدائم وترتيب حقوق الموظف والتزاماته بحسب العقد والنظام الداخلي للشركة والقوانين المرعية بدلا عن سريان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

ب- ان الحكومات العراقية على اختلافها لم تتعامل بخصوصية مع هذه الدوائر والشركات، وبالتحديد في فصل الية التوظيف فيها عن بقية دوائر الدولة الممولة مركزيا، فما زال الوزير المختص ووزارة المالية العراقية هي التي تأذن بالتوظيف على ملاك هذه المؤسسات^{٢٤}، إضافة لانضمام مجلس الخدمة العامة الاتحادي المؤسس بموجب قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ الذي باشر اعماله حديثا والمناطق له اختصاص التوظيف^{٢٥}، وهو ما يضيف أعباء مالية جديدة على هذه المؤسسات العامة تزيد الضغط على مواردها من دون ارادتها او على الأقل من دون جدوى اقتصادية.

ت- ان وزارة المالية العراقية باتت مسيطرة تماما من الناحية المالية على هذه الشركات من خلال الزام مجلس الوزراء العراقي زيادة حصة الخزينة العامة الى ٧٥% بدلا من ٤٥% من إيرادات الشركات^{٢٦}، وهذا يعني ان وزارة المالية هي التي باتت تسيطر على غالبية إيرادات هذه الشركات وهي التي تتولى توفير الرواتب لموظفيها، علاوة على السيطرة المحاسبية عليها من حيث اخراج موظفيها من التمويل الذات الى التمويل المركزي ولو بصورة حسابية، مما يزيد الضغط على هذه الشركات من حيث إمكانية فرض التوظيف عليها بصورة متكررة، او زيادة الضغط على وزارة المالية من حيث إلزامها بتسديد رواتب موظفي هذه الشركات ولو كانت هذه الشركات خاسرة.

^{٢٣} المادة ٤٤، قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.

^{٢٤} ومثاله حديثا قرار وزارة المالية العراقية رقم ٦٦٣٢٥ في ٢٠٢٢/١٢/١١ الذي تضمن توظيف ٥٠٩ شخصا على ملاك ست شركات عامة نفطية.

^{٢٥} المادة ٩/ثانيا، قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩.

^{٢٦} قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٢٤٦٠٠ لسنة ٢٠٢٤.

علاوة على ذلك فهناك رواتب العقود والأجور اليومية، فقد اقرت موازنة عام ٢٠٢٣ التعاقد مع ١٥٠٠٠٠ ألف عقد^١، إضافة للعقود السابقة لتضيف أعباء جديدة على النفقات في هذا الباب.

وبصورة عامة يُمكن ان يقال بان الدولة تفتقر الى وجود سياسة مخططة للتوظيف، حيث ان الوظيفة العامة لم تصبح حاجة بقدر ما هي امتثال لضغوطات المواطنين في توفير فرص العمل في ظل عجز الدولة عن توفيرها عن طريق القطاع الخاص، وكذلك باب من أبواب الرشوة خصوصا في المواسم الانتخابية^٢، فضلا عن تفضيل المواطنين لها لما تحمله من امتيازات وضمانات مثل امتيازات اسكانية وضمانات الرواتب التقاعدية والضمان الصحي وغيرها، وأخيرا بسبب مخرجات التعليم التي توسعت في الآونة الأخيرة متمثلة بقبول الطلبة في الاختصاصات الإدارية واهمالها الاختصاصات المهنية والصناعية والزراعية، وكذا التوسع بقبول ومنح الشهادات العليا.

ثالثا: الرواتب التقاعدية

تعد الرواتب التقاعدية واحدة من أبواب النفقات الجارية التي باتت تأخذ بالتوسع، وفيما يلي جدولاً لهذه النفقات:

جدول رقم (٤) نفقات الرواتب التقاعدية(دينار):

السنة	الرواتب والمكافآت التقاعدية	نسبة النمو
2004	1,091,421,744,805	
2005	2,764,740,775,472	153.32%
2006	2,607,696,185,448	-5.68%
2007	5,755,188,090,404	120.70%
2008	9,257,448,717,408	60.85%
2009	5,482,086,732,727	-40.78%
2010	5,050,831,202,534	-7.87%
2011	5,893,670,133,550	16.69%

^١ المادة ٦٦/ثانيا، قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بالموازنة الاتحادية العامة لجمهورية العراق للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥.

^٢ مصطفى السراي وهيام علي المرهج، سياسات توظيف الشباب في العراق: رشوة مجتمعية ام حاجة عملية، سلسلة إصدارات إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص٨.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

25.82%	7,415,600,274,685	2012
-49.06%	3,777,744,328,302	2013
15.04%	4,346,027,388,443	2014
6.47%	4,627,049,117,876	2015
63.31%	7,556,392,059,538	2016
54.47%	11,672,392,263,150	2017
10.91%	12,945,956,354,445	2018
25.01%	16,184,337,374,982	2019
3.74%	16,789,844,789,210	2020
9.66%	18,412,009,298,000	2021
0.00%	18,412,009,298,000	2022
-27.70%	13,311,801,216,000	2023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموازنات العامة حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية واحصائيات وزارة التخطيط.

الواضح من هذا الجدول ما يلي:

أ- هنالك طفرات كبيرة في النفقات التقاعدية، ففي عام ٢٠١٥ مثلاً كانت النفقات على هذا الباب أربعة ترليون وستمئة وسبع وعشرين مليار دينار، بينما ازداد ما يقارب الثلاثة ترليون إضافي في العام ٢٠١٦، ثم زيادة كبيرة بحوالي أحد عشر ترليون وخمسمئة مليار دينار في سنة ٢٠١٩ عن سنة ٢٠١٥.

ب- في ذات الوقت فإن هنالك زيادة أخرى حصلت في العام ٢٠٢١ بما يقارب الـ ٢ ترليون دينار، ثم ما لبثت ان انخفضت في عام ٢٠٢٣ بقيمة ٥ ترليون دينار، وهي ارقام مريبة حيث بدا الاختلاف في سنتين هو ٥ ترليون، مما يجعل هنالك ضرورة لمراجعة الرواتب التقاعدية.

ت- عند مقارنة هذه الزيادة مع اعداد المتقاعدين، نجد ان عددهم في العام ٢٠١٥ هو 4,120,852 متقاعد، اما في العام ٢٠١٧ فقد بلغوا 4,610,666 متقاعداً، وهذه الزيادة في اعداد المتقاعدين البالغة خمسمئة وتسعين ألف متقاعد لا تبرر زيادة النفقات البالغة ما يقارب الضعفين.

ث- وعلى العموم، فإن هنالك تزايد يطرأ أيضاً في رواتب المتقاعدين، الذي يعود لعوامل عدة:

١- تخفيض السن التقاعدي لستين عاماً بدلا عن ثلاث وستين عاماً كما جاء في قانون التعديل الأول لقانون التعادل الموحد رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ بالرقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩.

^١ إحصاءات المتقاعدين للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٧ الصادرة من وزارة المالية العراقية.

٢- زيادة الرواتب التقاعدية لذو الشهداء بثلاثة اضعاف عن الحد الأدنى للراتب التقاعدي والسماح بازدواج الراتب الشهري^١، منها حالة ذوي الشهداء من الدرجتين الأولى والثانية الذين يسمح لهم بتقاضي راتبين تقاعديين أو أكثر بعدد الشهداء، أو رواتبهم الشخصية من الوظيفة وراتب واحد أو أكثر كراتب تقاعدي عن الشهداء.

٣- شمول العديد من المتوفين وتسجيلهم كشهداء بصورة غير مشروعة، حيث شهدت المحاكم الكثير من هذه القضايا والتي ما زالت مستمرة الى اليوم المتعلقة بتزوير معاملات تقاعدية^٢.

٤- الرواتب التقاعدية للمفصولين السياسيين والسجناء السياسيين قبل عام ٢٠٠٣.

الفرع الثاني

اثمان المشتريات ومستحقات الدين العام والمنح والدعم الحكومي

أولاً: اثمان المشتريات وما بحكمها

تضمنت النفقات الجارية باباً مخصصاً لهذه النفقات، وهي عادة ما تبوبها وزارة المالية بعناوين المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات وشراء الموجودات غير المالية والتي سيتم الاقتصار على هذين الحقلين، على الرغم من اختلاط اثمان المشتريات مع نفقات أخرى مثل النفقات الرأسمالية كما ورد في نظام المحاسبة الموحد، وقد تمثلت كما يلي:

الجدول رقم (٥) اثمان المشتريات بالنسبة للنفقات الجارية واجمالي النفقات (دينار):

السنة	اثمان المشتريات	نسبة النمو	النفقات الجارية	النسبة الى النفقات الجارية	اجمالي النفقات	النسبة الى النفقات
2004	1,226,950,127,531		30,660,381,686,464	4%	31,521,427,979,409	3.9%

^١ المادة ١١/أولاً، قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ المعدل.

^٢ قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٠١٨٠/ الهيئة الجزائية/ ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٨ وقرار التصحيح بالعدد ١٩١٢٩/ الهيئة الجزائية/ ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٦. وقرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٦٥٦٩/ الهيئة الجزائية/ ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٤.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

7.5%	30,831,114,738,435	7%	30,831,114,738,435	46.8%	2,307,815,632,377	2005
6.8%	37,494,459,064,514	9%	29,378,818,310,701	10.0%	2,563,768,078,011	2006
24.6%	39,308,348,582,633	30%	32,719,836,278,649	73.5%	9,663,558,186,028	2007
18.2%	67,277,196,640,575	23%	52,301,181,106,704	21.0%	12,227,326,264,040	2008
25.5%	55,589,721,154,475	31%	45,941,062,568,780	13.8%	14,177,974,247,748	2009
0%	70,134,000,000,000	0%	60,981,000,000,000	12.6%	16,222,112,205,068	2010
0%	78,757,000,000,000	0%	56,017,000,000,000	10.3%	18,088,201,999,080	2011
24.5%	105,139,575,706,934	34%	75,788,623,715,334	29.8%	25,778,868,042,909	2012
38.1%	119,127,556,292,694	58%	78,746,806,309,378	43.2%	45,378,159,756,473	2013
3.8%	70,397,515,460,399	5%	51,832,839,243,623	- 677.4%	5,836,800,000,000	2014
3.2%	70,221,974,955,064	4%	54,327,966,403,817	- 119.0%	2,665,721,935,404	2015
5.3%	75,490,115,438,780	7%	59,025,654,216,968	-18.5%	2,250,271,300,980	2016
5.3%	80,873,188,748,067	6%	67,052,856,085,140	44.2%	4,034,673,063,122	2017
3.0%	85,050,465,235,964	3%	87,301,000,000,000	6.7%	4,326,701,699,591	2018
6.1%	76,082,442,913,942	6%	72,873,537,541,404	-70.5%	2,537,837,547,396	2019
7.4%	102,849,659,747,427	9%	89,526,686,305,251	45.4%	4,645,156,164,554	2020
13.7%	116,959,581,692,022	15%	104,941,090,861,952	39.2%	7,641,072,075,251	2021
9.9%	142,435,636,297,895	12%	118,242,777,445,694	52.5%	16,076,401,601,402	2022
9.9%	31,521,427,979,409	4%	30,660,381,686,464	-13.9%	14,112,303,801,946	2023
	157,000,000,000,000		101,900,000,000,000			2024

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية لسنوات الدراسة.

والواضح من هذه الجداول ان مستويات هذه النفقات تأخذ بالزيادة الطردية، وذلك لعوامل عدة،

أهمها:

أ- زيادة اعداد الموظفين، الامر الذي يعني زيادة معدلات الاستهلاك والاحتياج للخدمات في مؤسسات الدولة.

ب- تنوع مؤسسات الدولة حتى انها باتت تغطي كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والإنتاجية والأمنية،

وكلما زادت من تدخلها في هذه المجالات كلما زادت معدلات هذه النفقات.

ت- التقنين والإدارة التقليديتين في مؤسسات الدولة، حيث ان القانون يقوم على الأساليب المكلفة التي غادرتها

دول العالم او على الأقل حدث منها، فما زال القانون وما زالت الإدارة تعتمدان على الأنظمة المكتبية

القديمة والمراسلات الورقية، ومن أمثلة ذلك هو اعتماد الوسائل الورقية في التبليغ بالدعوى بمختلف

أنواعها^١، وارشفتها وكذا التبليغ والمخاطبات الإدارية بالحضور الشخصي بين مؤسسات الدولة مع بعضها او بينها وبين المواطنين.

ث- اعتماد توفير مستلزمات الدولة على الاستيرادات بالعملة الصعبة، بفعل فقر الصناعات العراقية وعدم توطين الصناعات الخارجية^٢.

ج- بالعادة فان هنالك مبالغت كبيرة بأسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن بنود هذه النفقات، اما لعدم اختصاص المسؤولين عن الشراء والتقاعد او لعدم حرصهم، وكذلك مشكلة الفساد التي تلج هذه الوسائل وتتوغل فيها^٣.

وُلاحظ ان هذا البند يتضمن هدر الكبير بصورة مفطرة، فقد لاحظ الباحث ان كثير من الوزارات والمحافظات توجه هذه النفقات بغير تدبر وبهدر كبير، مثل شراء اساطيل من العجلات الحديثة لخدمة موظفيها وبمبالغ باهظة ومثالها تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار لشراء سيارات لمجلس النواب العراقي^٤، فضلا عن إنفاق مليارات على شراء الأثاث المكتبي والزينة وغيرها^٥.

ثانيا: مستحقات الدين العام والمنح والدعم الحكومي

تتضمن الموازنة العامة للدولة جزء من النفقات التي تخصصها ضمن بنودها لسداد الديون التي استحققت عليها إضافة الى تسديد الفوائد التي ترتبت على هذه الديون عن حلول اجال استحقاقها، هذا وينقسم الدين العام الى الدين العام الداخلي ناتج من اقتراض الدولة من المؤسسات المالية الداخلية او السندات التي

^١ المادة ١٣ و ١٨ من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل. قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد ١٠٥ / الهيئة الاستئنافية عقار / ٢٠١٩.

^٢ د. امنة عبد الكريم هادي جلال، الصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) الواقع والامكانيات، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد ١٤٦، ٢٠٢٣، ص ٢٤٢.

^٣ د. حسين عليوي ناصر الزبيدي، الفساد المالي والإداري في العراق: رؤية جغرافية-سياسية، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٣، ص ٣٥.

^٤ ومثالها قيام مؤسسة الشهداء بشراء أربع سيارات بقيمة مليار دينار بالعقد المرقم ١٤/٤ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢٢/١٢/٢١. وبيان مجلس النواب العراقي بتاريخ ١/١٩ / ٢٠٢٥ المتضمن الإقرار بتخصيص ٥٠ مليون دولار لشراء سيارات. متوفر على الرابط التالي: <https://iq.parliament.iq/blog/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86->

^٥ كتاب بلدية البصرة بالعدد ٩٤٦٣ في ٢٣/٢/٢٠٢٥ المتضمن الموافقة على المناقصة ٣/بلدية/٢٠٢٥ لمشروع تجهيز ونصب زينة شهر رمضان بقيمة ٦,٨٤٧,٢٥٥,٠٠٠ دينار.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

تصدرها، وكذلك الديون الخارجية المتمثلة بمستحقات سداد القروض الخارجية للدول او للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

وقد جرت العادة في عند وزارة المالية العراقية احتساب مستحقات الدين العام بما تتضمنه من فوائد مع المنح او المساعدات او الإعانات، واحتسابها جملة واحدة، ولتوضيح تفاصيل الانفاق على الدين العام والاعانات يُمكن ايراد جدول مفصل لملاحظة التطورات التي اصابته تسديد الدين العام في العراق، وهو كالآتي:

جدول رقم (٦) يتضمن مستحقات الدين العام والمنح والاعانات(دينار):

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية العراقية

السنة	مستحقات الدين العام والمنح والاعانات	نسبة النمو	النفقات الجارية	النسبة للنفقات الجارية	اجمالي النفقات	النسبة لاجمالي النفقات
2004			30,660,381,686,464		31,521,427,979,409	
2005			30,831,114,738,435		30,831,114,738,435	
2006			29,378,818,310,701		37,494,459,064,514	
2007	6,379,298,385,269		32,719,836,278,649	19.50%	39,308,348,582,633	16.23%
2008	10,725,003,869,027	40.52%	52,301,181,106,704	20.51%	67,277,196,640,575	15.94%
2009	8,095,931,604,491	-32.47%	45,941,062,568,780	17.62%	55,589,721,154,475	14.56%
2010	1,072,000,000,000	655.22%	54,580,860,424,328	1.96%	84,659,000,000,000	1.53%
2011	3,955,000,000,000	72.90%	60,925,553,453,304	6.49%	69,640,000,000,000	5.02%
2012	13,823,994,640,767	71.39%	75,788,623,715,334	18.24%	105,139,575,706,934	13.15%
2013	14,766,433,645,081	6.38%	78,746,806,309,378	18.75%	119,127,556,292,694	12.40%
2014	9,380,900,000,000	-57.41%	58,625,400,000,000	16.00%	83,556,000,000,000	11.23%
2015	4,708,133,959,040	-99.25%	51,832,839,243,623	9.08%	70,397,515,460,399	6.69%
2016	6,514,055,767,073	27.72%	54,327,966,403,817	11.99%	70,221,974,955,064	9.28%
2017	6,857,587,995,322	5.01%	59,025,654,216,968	11.62%	75,490,115,438,780	9.08%
2018	11,230,958,078,194	38.94%	67,052,856,085,140	16.75%	80,873,188,748,067	13.89%
2019	14,403,249,862,964	22.02%	87,301,000,000,000	16.50%	111,723,600,000,000	12.89%
2020	11,294,467,341,423	-27.52%	72,873,537,541,404	15.50%	76,082,442,913,942	14.85%
2021	19,227,383,333,085	41.26%	89,526,686,305,251	21.48%	102,849,659,747,427	18.69%
2022	15,092,047,778,431	-27.40%	104,941,090,861,952	14.38%	116,959,581,692,022	12.90%
2023	30,135,944,715,639	49.92%	118,242,777,445,694	17.23%	142,435,636,297,895	14.30%

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

وعلى العموم فان ليس هنالك من استقرار في هذا الباب من الصرف بشكل عام، حيث تتذبذب بين الزيادة والنقصان بين سنة وأخرى، مما يوحي بان ليس هنالك سياسة واحدة واضحة في التحكم بهذا الباب، وينقسم هذا الباب من النفقات الى ما يلي:

١- الدين العام

جدول رقم (٧) نفقات تسديد أقساط وفوائد الدين العام (دينار):

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية والحسابات الختامية، وتقارير البنك

السنة	نفقات المديونية	نسبة نمو النفقات العامة	النفقات العامة	النسبة الى النفقات العامة
2007	620,148,252,751		39,308,348,582,633	1.58%
2008	669,664,390,650	7.39%	67,277,196,640,575	1.00%
2009	275,760,756,764	-142.84%	55,589,721,154,475	0.50%
2010	916,509,588,357	69.91%	70,134,201,818,287	1.31%
2011	1,481,791,175,404	38.15%	78,757,666,336,480	1.88%
2012	656,374,131,643	-125.75%	105,139,575,706,934	0.62%
2013	960,807,965,902	31.69%	119,127,556,292,694	0.81%
2014	6,267,090,866,916	84.67%	83,556,000,000,000	7.50%
2015	4,708,133,959,040	-33.11%	70,397,515,460,399	6.69%
2016	4,708,133,959,040	0.00%	70,221,974,955,064	6.70%
2017	4,447,900,179,964	-5.85%	75,490,115,438,780	5.89%
2018	5,479,395,092,539	18.82%	80,873,188,748,067	6.78%
2019	7,240,631,000,000	24.32%	111,723,600,000,000	6.48%
2020	5,166,846,000,000	-40.14%	76,082,442,913,942	6.79%
2021	5,790,602,479,719	10.77%	102,849,659,747,427	5.63%
2022	8,059,749,295,463	28.15%	116,959,581,692,022	6.89%
2023	9,766,114,899,796	17.47%	142,435,636,297,895	6.86%
2024	9,072,796,565,341	-7.64%	157,000,000,000,000	5.78%

المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية العراقية.

ويتضح من هذا الجدول ان الانفاق على الدين العام يتسع شيئاً فشيئاً وذلك بفعل زيادة مستويات العجز في الموازنات العامة، فتلجأ الدولة حينها الى زيادة الاقتراض الداخلي او الخارجي لاستخدامها للنفقات العامة، وهو ما يعني ان الدولة تلزم نفسها أيضاً بتسديد هذه الديون والفوائد المستحقة في اجال استحقاقها المعينة، وهو ما يزيد الضغط على الانفاق العام كلما ازدادت الديون الخارجية.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

٢- المنح والاعانات: تعرف المنح والاعانات الحكومية بأنها هبات ومعونات خارجية تقدمها الدول القادرة على تقديمها للدول الفقيرة، وذلك مراعاة للأوضاع الإنسانية، أو الاقتصادية، أو الأمنية، أو الاجتماعية، وتكون هذه المنح غير مستردة ومن دون مقابل، أي ان الدول الفقيرة لا تكون ملزمة برد هذه الإعانات.^٦ هذا ويمكن ان تكون المنح والاعانات داخلية، ومثالها في العراق تلك المتعلقة بما تعطيه الدولة من أموال للشركات العامة الخاسرة، لكي تستطيع تلك الشركات تحمل رواتب موظفيها.

الجدول رقم (٨) نفقات المنح والاعانات ونسبتها الى الانفاق العام (دينار):

السنة	نفقات المنح والاعانات	مجموع النفقات	النسبة الى النفقات
2007	3,099,897,207,820	39,308,348,582,633	7.89%
2008	6,021,817,528,888	67,277,196,640,575	8.95%
2009	4,797,387,554,941	55,589,721,154,475	8.63%
2010	5,653,975,781,956	70,134,201,818,287	8.06%
2011	5,060,680,836,890	78,757,666,336,480	6.43%
2012	6,574,759,728,058	105,139,575,706,934	6.25%
2013	6,064,047,095,015	119,127,556,292,694	5.09%
2014	-	83,556,000,000,000	-
2015	-	70,397,515,460,399	-
2016	1,805,921,808,033	70,221,974,955,064	2.57%
2017	2,409,687,815,358	75,490,115,438,780	3.19%
2018	5,751,562,985,655	80,873,188,748,067	7.11%
2019	7,162,618,862,964	111,723,600,000,000	6.41%
2020	3,234,718,045,960	76,082,442,913,942	4.25%
2021	7,600,969,903,075	102,849,659,747,427	7.39%
2022	3,186,110,182,769	116,959,581,692,022	2.72%
2023	10,603,714,916,047	142,435,636,297,895	7.44%

نقلنا عن حسابات الدولة لكل سنة مالية المنشورة على صفحة وزارة المالية، علما انها وردت مدمجة مع نفقات الدين العام تحت باب المنح والاعانات والدين العام، فتم طرح نفقات الدين العام منها، مع الإشارة الى ان السنوات ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٦ وردت هذه النفقات مدمجة مع الالتزامات والمساعدات والدين العام التي يدخل ضمنها الالتزامات بدفع نفقات

^٦ إبراهيم لؤي إبراهيم، تقويم إجراءات المحاسبة عن المنح الحكومية وفقا لمعيار المحاسبة الدولية - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة الحبوب- فرع نينوى، بحث الدبلوم العالي، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٢٢، ص ١١-

المنظمات الدولية والإقليمية التي يشارك فيها العراق، وتوخيا للدقة فضل الباحث عدم إيراد مبلغها لعدم وجود بيانات رسمية يمكن الاستناد لها في تحديد مقدار كل منها.

وكحال هذا الباب من الصرف بصورة عامة، فإن المنح والاعانات تتأرجح بين الزيادة والنقصان؛ وربما ذلك يعود فيه الى جانب التعاون الخارجي الذي ترغب الدولة في ترسيخه بينها وبين الدول الممنوحة او المعانة، كما يلاحظ في هذا الجدول خلو عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من هذه النفقات؛ نظرا لما كانت عليه النفقات وقتئذ المعتمدة على التقشف لانخفاض الإيرادات النفطية وضرورة الانفاق على الأولويات وأبرزها نفقات الحرب على الإرهاب.

وعلى العموم يمكن القول ان الأثار المترتبة على زيادة النفقات الجارية يمكن ان تتمثل بالآتي:

- ١- الأثار الإيجابية لزيادة النفقات الجارية: وتقتصر الأثار الإيجابية على المديات القصيرة، وأبرزها:
 - أ- رفع مستوى الدخل وتقليل الفقر وخفض مستويات البطالة عبر ما تقوم به الدولة من توظيف مباشر، او تحفيز السوق على التوظيف من خلال بث الطلب على السلع والخدمات.
 - ب- دعم الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم السلع الأساسية كالوقود والمواد الغذائية.
 - ت- زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وتحسين القطاعات الخدمية التي تستهدفها النفقات الجارية تحقيق غاياتها.
 - ث- للنفقات الحكومية فضلا عن زيادتها إثر في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن لمستوى معين، حيث لا يجب ان تأخذ الدولة دور القطاع الخاص، فحينها تحدث الأثار السلبية بتقلص النمو الاقتصادي كلما تزايدت النفقات العامة^٧، بمعنى اخر ان وزيادتها النفقات العامة ذات فائدة في تدعيم النمو الاقتصادي من خلال اسهامه في زيادة الطلب على السلع والخدمات وتحريك الركود الاقتصادي، ولكنه يتحول الى أثر سلبي ما ان تزيد نفقات الدولة نتيجة لتوسع وظائفها الاقتصادية.
- ٢- الأثار السلبية على زيادة النفقات الجارية

^٧ وليد احمد الرفاعي و د. احمد صبري أبو زيد، وشيماء عمر الشهاوي، تقدير حجم الانفاق الحكومي المعظم للرفاهية الاقتصادية في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد-جامعة بني سويف، العدد ١٩، ٢٠٢٣، ص ٣٥٤.

أ- زيادة نسبة التضخم، فالدولة عندما توسع الانفاق، فإنها تزيد من الطلب على السلع والخدمات، فمن المفترض هنالك عرض من هذه السلع، لكن ما نراه في العراق ولأنه دولة غير صناعية، فان ميزان العرض والطلب يختل لصالح الطلب، وبالتالي فاحتمالية حدوث التضخم كبيرة.

ب- البطالة المقنعة نتيجة لتوسيع التوظيف في الدولة.

ت- ان الطلب الذي تتوسع الدولة فيه وبما انه السوق المحلي لا يغطيه من ناحية الكم والنوع، عندها تلجأ الدولة الى الاستيرادات لصالحها فتم بالعملة الصعبة، وهذا يعني خروج العملة الصعبة بكميات تتناسب طرديا مع الموازنة الجارية زيادة او تحجيما كلما زاد الطلب على السلع والخدمات التي لا يغطيها الإنتاج المحلي.

ث- ان زيادة معدلات الانفاق الجاري، وان كان يزيد من دخل الفرد العراقي، الا انه في الحقيقة زيادة حسابية فقط، حيث ان الدخل الحقيقي يأخذ بالنقصان، بفعل نسب التضخم^٨.

ج- ومن الاثار السلبية أيضا ان زيادة الانفاق الجاري يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية في السوق، حيث بلغت الكتلة النقدية او ما يسمى بعرض النقود زهاء ١٨٠ تريليون دينار للربع الثالث من العام ٢٠٢٤ إضافة الى ان العملة المصدرة التي تعتبر احدى طرق التمويل بلغت ١٠٤ تريليون دينار منها ٥٥,٥ تريليون مودعة في المصارف^٩، اذ يحتفظ المواطنون بنسبة عالية من الكتلة النقدية في مكان عملهم او منازلهم بسبب ضعف الثقة بالبنوك العراقية.

ح- ان الاثار التضخمية التي تصيب العملة الوطنية تؤدي بطبيعة الحال الى اضعاف الثقة على العملة الوطنية، مما يعني خفض الطلب عليها وزيادته على العملات الأجنبية كالدولار، وهذا ما يحدث في العراق نتيجة لعدم استقرار العملة وضعف الثقة بها نتيجة للإجراءات الحكومية وإجراءات البنك المركزي العراقي غير المتناسقة.

خ- ومن الاثار التي تترتب أيضا على زيادة النفقات الجارية، هي خفض النفقات الاستثمارية بفعل تأكلها بسبب زيادة النفقات الجارية.

^٨ حيدر صاحب صالح، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠٢٣، ص ٤٤.

^٩ تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الثالث ٢٠٢٤ الصادر من البنك المركزي العراقي، العدد ٢٩، في كانون الثاني ٢٠٢٥، ص ٧. ومؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث لسنة ٢٠٢٤ الصادر من هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية- الجهاز المركزي للإحصاء، في كانون الثاني ٢٠٢٥، ص ٦.

د- وزيادة الانفاق بصورة عامة يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة لما تتضمنه من اقتراض لتغطيته او اتخاذ قرارات اقتصادية غير مدروسة لسد العجز، وهذا ما جعل العجز هو السمة الأساسية والعلامة الفارقة في الموازنات العامة في العراق، والتي اخذت بالاتساع بصورة أكبر.

المطلب الثاني

تحليل هيكلية النفقات الاستثمارية

تعرف النفقات العامة الاستثمارية بانها برنامج مالي خلال مدة معينة عادة ما تكون لمدة سنة تتضمنها الموازنة العامة للدولة التي تتولى تنفيذها، فهي جزء من النفقات الحكومية المخصصة لامتلاك الأصول او انشاء مشروعات طويلة الأجل بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى البنى التحتية لأجل زيادة رفاهية المواطنين، ومثالها انشاء الطرق وبناء المستشفيات والتنمية الصناعية والبحث والتطوير^{١٠}، او هي خطة سنوية تشمل كافة المصروفات المتوقعة لإنفاقها على المشاريع الاستثمارية خلال سنة قادمة وتعتبر عن التوجه المالي والسياسي للدولة وتقرها السلطة التشريعية باعتبارها جزء من الموازنة العامة للدولة^{١١}.

وقد وضع المشرع العراقي الغاية من الحاجة للنفقات الاستثمارية والغرض منها والجهة التي تتولى التخطيط لها لعرضها على السلطة التشريعية، بالقول انها: "المبالغ التي تخصص لغرض انشاء مشاريع والبرامج او الحصول على الخدمات الاستثمارية والموجودات الثابتة او تطويرها وبناء القدرات التي ترد ضمن جداول المشاريع الاستثمارية المعدة من قبل الدولة والمقررة من وزارة التخطيط المعتمدة ضمن المنهاج الاستثماري لغرض زيادة لطاقة الإنتاجية او الاستيعابية او إطالة العمر الإنتاجي للموجود الثابت"^{١٢}.

ولتوضيح ذلك يقسم المطلب لفرعين وهما:

^{١٠} فرهاد نصر الدين رشيد، قياس وتحليل أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، مجلة كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، ٢٠٢٤، ص ٨٧.

^{١١} احمد ماهر محمد، اهم المعوقات التي تواجه اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وطرق التصدي لها - دراسة تطبيقية واستطلاعية في جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة، العدد ٣٥، ٢٠١٤، ص ٢٦٤.

^{١٢} المادة ١/سادسا، قانون الإدارية المالية الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل.

الفرع الأول: مقارنة النفقات الاستثمارية بالنفقات الجارية

الفرع الثاني: مقارنة النفقات الاستثمارية بالإنفاق العام

الفرع الأول

مقارنة النفقات الاستثمارية بالنفقات الجارية

ولتوضيح دور النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة العراقية، يجب حينها استعراض حجم هذه النفقات بالنسبة للنفقات الكلية والنفقات الجارية، عبر الجدول التالي:

جدول رقم (٩) نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات:

السنة	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات
2004	861,046,292,950	31,521,427,979,409	2.73%
2005	456,568,887,810	30,831,114,738,435	1.48%
2006	591,866,111,006	37,494,459,064,514	1.58%
2007	6,588,512,303,984	39,308,348,582,633	16.76%
2008	14,976,015,533,871	67,277,196,640,575	22.26%
2009	9,648,658,585,695	55,589,721,154,475	17.36%
2010	15,553,341,393,959	70,134,201,818,287	22.18%
2011	17,832,112,883,176	78,757,666,336,480	22.64%
2012	23,172,929,912,175	105,139,575,706,934	22.04%
2013	40,380,749,983,316	119,127,556,292,694	33.90%
2014	24,931,000,000,000	83,556,000,000,000	29.84%
2015	18,564,676,216,776	70,397,515,460,399	26.37%
2016	15,894,008,591,247	70,221,974,955,064	22.63%
2017	16,464,461,221,812	75,490,115,438,780	21.81%
2018	13,820,332,662,927	80,873,188,748,067	17.09%
2019	24,422,600,000,000	111,723,600,000,000	21.86%
2020	3,208,905,372,539	76,082,442,913,942	4.22%
2021	13,322,973,442,176	102,849,659,747,427	12.95%
2022	12,018,490,830,070	116,959,581,692,022	10.28%
2023	24,192,858,852,201	142,435,636,297,895	16.99%
2024	55,100,000,000,000	157,000,000,000,000	35.10%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية.

ويلاحظ على هذا الجدول ما يلي:

- ١- في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لم تبلغ النفقات الاستثمارية نسبة ال ٣%، ويعزى ذلك الى عدم وجود قانون للموازنة العامة في تلك الأعوام عدا عام ٢٠٠٦.
- ٢- تنامي نسبة النفقات الاستثمارية للأعوام ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٤، حيث بلغت نسبتها ٣٣,٩٠% في عام ٢٠١٣ بمبلغ ٤٠,٤ تريليون دينار.
- ٣- في الأعوام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٩ شهدت تراجعاً كبيراً بنسبة النفقات الاستثمارية حيث سجلت نسبة ٢٩,٨٤% في عام ٢٠١٤ بما يقارب ٢٥ تريليون، علماً ان هذه السنة لم تشهد إقرار قانون للموازنة مما يعني سريان صرف ١٢/١ من نفقات السنة السابقة، ويرجع هذا الانخفاض الى اعتماد الدولة لسياسات نقدية بسبب التركيز على الجهد الأمني وانخفاض أسعار النفط^١.
- ٤- في العام ٢٠٢٠ لم يشهد إقرار قانون للموازنة العامة وسرى فيها قاعدة الصرف ١٢/١ من نفقات العام السابق، ورغم ذلك بلغت نسبة النفقات الاستثمارية ٤,٢٢% بمبلغ ٣,٢ تريليون.
- ٥- في العام ٢٠٢١ ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية الى ١٢,٩٥% ثم عاودت الانخفاض في العام الذي يليه بفعل عدم إقرار قانون للموازنة وسريان قاعدة صرف ١٢/١.
- ٦- في العام ٢٠٢٣ ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية ١٦,٩٩% بمبلغ ٢٤,١٩ تريليون دينار، بالرغم من ان قانون الموازنة العامة للدولة حدد الموازنة الاستثمارية ب ٤٩,٣٥ تريليون دينار^٢، الا ان النفقات الفعلية لم تقترب من هذا الرقم.
- ٧- ومن مجموع ذلك فان النفقات العامة للدولة لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة ٣٣,٩٠% بمبلغ ٤٠,٤ تريليون دينار في عام ٢٠١٣.

وهذا يقود الى توضيح نسبة نمو النفقات الاستثمارية لسنوات الدراسة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (١٠) لتوضيح نسبة النمو في النفقات الاستثمارية:

السنة	النفقات الاستثمارية	نسبة النمو
-------	---------------------	------------

^١ د. السيد حسن محمد جادو و د. سعيد عباس محمد رشاد وسيف غايب محمد، تقييم تطور السياسة المالية وثرها على الدخل الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد ٢، المجلد ٣١، ٢٠٢١، ص ٣٥١.

^٢ المادة ٢/أولاً، قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بالموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤). (٢٠٢٥-٢٠٢٤).

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

	861,046,292,950	2004
-88.59%	456,568,887,810	2005
22.86%	591,866,111,006	2006
91.02%	6,588,512,303,984	2007
56.01%	14,976,015,533,871	2008
-55.21%	9,648,658,585,695	2009
37.96%	15,553,341,393,959	2010
12.78%	17,832,112,883,176	2011
23.05%	23,172,929,912,175	2012
42.61%	40,380,749,983,316	2013
-61.97%	24,931,000,000,000	2014
-34.29%	18,564,676,216,776	2015
-16.80%	15,894,008,591,247	2016
3.46%	16,464,461,221,812	2017
-19.13%	13,820,332,662,927	2018
43.41%	24,422,600,000,000	2019
75.91%	13,322,973,442,176	2021
-10.85%	12,018,490,830,070	2022
50.32%	24,192,858,852,201	2023
56.09%	55,100,000,000,000	2024

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية العراقية لسنوات الدراسة وجداول الموازنات العامة،

ومن هذا الجدول يتضح ان نسبة النفقات الاستثمارية منخفض الى حد كبير عن مثيلتها الجارية حيث تشكل الأخيرة النسبة الأكبر، بينما لا تأخذ النفقات الاستثمارية الا جزء يسير من الموازنات العامة، والذي قد يرجع الى عوامل عديدة، من ضمنها:

أ- التحديات الأمنية الكبيرة التي كانت تواجه الدولة العراقية على سنوات طويلة جعل من الصعب التوسع بالنفقات استثمارية تغطي المناطق التي تحتاجها، والتضحية بها لصالح الجهد الأمني والعسكري^١.

^١ سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص١٥٨-١٥٦.

ب-اهتمام الحكومات المتزايدة بالإنفاق الجاري، حيث ان هذه النفقات ذات أثر اقتصادي وسياسي سريع على المدى القصير، خاصة فيما يتعلق بتوسع التوظيف الحكومي^١.

الفرع الثاني

مقارنة النفقات الاستثمارية بالإنفاق العام

إضافة لما تم ذكره في الفرع السابق فيتضح من البيانات الحكومية ان الموازنات الاستثمارية تنفذ بنسبة متدنية، خصوصاً التي تعطى للمحافظات غير المنتظمة بإقليم، فأنها ترجع الى وزارة المالية بنسب كبيرة، وهذا يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١١) مبالغ النفقات الاستثمارية التقديرية والفعلية ونسبة تنفيذها:

السنة	النفقات الاستثمارية للسنة المالية	الموازنة الاستثمارية في السنة التقديرية	المخصصات غير المصروفة	نسبة الإنجاز
2004	861,046,292,950	861,046,292,950	-	100%
2005	456,568,887,810	456,568,887,810	-	100%
2006	591,866,111,006	927,200,000,000	335,333,888,994	64%
2007	6,588,512,303,984	15,011,264,584,330	8,422,752,280,346	44%
2008	14,976,015,533,871	30,359,111,087,858	15,383,095,553,987	49%
2009	9,648,658,585,695	15,639,304,706,852	5,990,646,121,157	62%
2010	15,553,341,393,959	25,866,692,327,547	10,313,350,933,588	60%
2011	17,832,112,883,176	38,933,726,973,902	21,101,614,090,726	46%
2012	29,350,951,991,600	52,523,881,903,775	23,172,929,912,175	56%
2013	40,380,749,983,316	69,438,093,640,325	29,057,343,657,009	58%
2014	24,931,000,000,000	55,108,602,000,000	30,177,602,000,000	45%
2015	18,564,676,216,776	41,214,037,106,000	22,649,360,889,224	45%
2016	15,894,008,591,247	25,746,311,583,000	9,852,302,991,753	62%
2017	16,464,461,221,812	25,454,018,000,000	8,989,556,778,188	65%
2018	13,820,332,662,927	24,650,112,138,000	10,829,779,475,073	56%
2019	24,422,600,000,000	33,048,506,408,000	8,625,906,408,000	74%
2020	3,208,905,372,539	33,048,506,408,000	29,839,601,035,461	10%
2021	13,322,973,442,176	29,136,869,809,000	15,813,896,366,824	46%
2022	12,018,490,830,070	29,136,869,809,000	17,118,378,978,930	41%

^١د. نزار كاظم صباح ويسرى راسم جبار، تحليل نمو النفقات الحكومي وهيكله في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣، المجلد ١٨، ٢٠٢٢، ص ٥٥.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

2023	24,192,858,852,201	49,350,383,681,000	25,157,524,828,799	49%
------	--------------------	--------------------	--------------------	-----

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين الموازنات العامة في العراق وحسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية، مع قيام الباحث بعملية طرح النفقات الاستثمارية الفعلية من النفقات التقديرية واستخراج نسبة تنفيذها.

في الحقيقة ان هذه المبالغ التي لا يمكن صرفها من قبل المحافظات بنسب كبيرة تعود الى أسباب عديدة، منها:

أ- نقص في الخبرات المالية والاقتصادية والإدارية في إدارات الحكومة الاتحادية والمحافظات بصورة خاصة، مما يضيع عليها تنفيذ المشاريع المقررة لها التي يمكن ان تسهم الى حد كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات^١.

ب- الخلافات السياسية السائد بين الإدارات المحلية، حيث ان الصراعات على المشاريع وتنفيذها ومنعها أيضا واقالة المحافظين بصورة مستمرة شكل عائق كبير في تنفيذ النفقات الاستثمارية.

ت- الخلافات الاجتماعية التي تسود بعض المناطق في المحافظات العراقية، مثل النزاعات القبلية.

ث- الأوضاع الأمنية والعسكرية غير المستقرة التي واجهت بعض المحافظات في الفترات السابقة.

ج- البيروقراطية الإدارية الكبيرة التي تواجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية، خاصة مع عدم إطلاق المخصصات الاستثمارية بشكل كامل من قبل وزارة المالية خشية عدم وجود سيولة مستقبلية^٢.

ولذلك فقد خلف هذا الشكل من الاستثمار مجموعة من الثار، لعل أهمها:

١- شبه انعدام في الغايات المرجوة من النفقات الاستثمارية، بسبب عدم توجيهها توجيهها صحيحا وفقا للحاجة والاولويات والمنافع المستقبلية، ويمكن معرفة ذلك من خلال النظر الى جداول الموازنة والحسابات الختامية التي تجعل النفقات الاستثمارية ببعض السنوات في الصناعة والزراعة اقل من ثلث النفقات الاستثمارية للأوقاف الدينية، وزيادة النفقات الاستثمارية العسكرية لـ ١٦% من النفقات العامة^٣.

^١د. اسعد عبد الأمير سعيد النجم، اعداد الموازنة العامة الاتحادية في ل عدم التأكد وتأثيرها على الانفاق العام والقرارات الاستراتيجية-نموذج مقترح، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص ٤٤.

^٢زينب جبار الدعيمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص ٦١.

^٣د. نبيل جعفر المرسومي، موازنة ٢٠٢١ بين الهدر والإصلاح، الندوات والحلقات النقاشية في كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص ١١.

٢- هذا الشكل من الانفاق الاستثماري لا يمكن ان يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية واعدة، حيث ان الدولة تحتكر الكثير من النشاطات المختلفة لنفسها، وفي ذات الوقت لا تخصص لها النفقات الكافية لتنميتها وتطويرها.

٣- قلة النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية وبالإنفاق العام عموماً.

المبحث الثاني

تحليل النفقات التحويلية في الموازنات العامة للدولة العراقية

تعرف النفقات التحويلية بأنها مجموع الانفاق العام الذي تقوم به الدولة دون ان تحصل من خلاله على خدمة او سلعة، وتهدف الدولة منه الى تناقل القوة الشرائية بين افراد المجتمع^١.

او هي كذلك نفقات لا تحصل منها الدولة على سلع او خدمات او رؤوس أموال، وتهدف في الوقت ذاته تحويل أجزاء من الدخل من الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع الى الطبقات ذات الدخل محدود او منخفض^٢، ومثالها الإعانات الاجتماعية والدعم لبعض السلع والخدمات والمساعدات وغيرها من النفقات التي تحقق ذات الغراض.

ولتوضيح هذه النفقات: يقسم المبحث الى مطلبين، وهما:

المطلب الأول: نفقات الرعاية الاجتماعية

المطلب الثاني: سائر النفقات التحويلية

المطلب الأول

نفقات الرعاية الاجتماعية

١. بلال صلاح الانصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٧، ص٢٧.

٢. سامي عامر الجبو، تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص١٤٣.

لتوضيح نفقات الرعاية الاجتماعية يقسم المطلب الى فرعين وهما:

الفرع الأول: نظرة عامة لنفقات الرعاية الاجتماعية

الفرع الثاني: نفقات الحماية الاجتماعية

الفرع الأول

نظرة عامة لنفقات الرعاية الاجتماعية

في العراق عادة ما تجمع النفقات التحويلية بباب صرف تحت مسمى نفقات الرعاية الاجتماعية، وقد تم ايراد هذا الباب صراحة في حسابات الدولة صراحة منذ عام ٢٠١٥، بينما كان فيما سبق يشترك مع أبواب صرف أخرى، فضلا عن عدم وجود بعض هذه النفقات، كنفقات الحماية الاجتماعية في السنوات الأولى لسني الدراسة، وعلى العموم فان حساب الدولة قد أورد هذه النفقات على الشكل التالي:

الجدول رقم (١٢) نفقات الرعاية الاجتماعية (الدينار):

السنة	نفقات الرعاية الاجتماعية	اجمالي النفقات	النفقات الاجتماعية الى اجمالي النفقات
2015	11,447,911,946,332	70,397,515,460,399	16.26%
2016	10,350,616,707,457	70,221,974,955,064	14.74%
2017	14,822,562,808,423	75,490,115,438,780	19.64%
2018	15,166,802,944,820	80,873,188,748,067	18.75%
2019	17,662,266,774,655	111,723,600,000,000	15.81%
2020	16,427,871,468,379	76,082,442,913,942	21.59%
2021	18,979,326,041,441	102,849,659,747,427	18.45%
2022	24,783,472,458,026	116,959,581,692,022	21.19%
2023	24,988,374,120,376	142,435,636,297,895	17.54%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين الموازنات العامة في العراق وحسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية.

ويلامح من هذا الجدول الزيادة الطردية التي طرأت على هذا الباب من أبواب الصرف، فقد بلغ أكثر من ضعف خلال ثمان سنوات، وهذا يؤشر الى اهتمام كبير من قبل الدولة بهذه النفقات وبمختلف

البرامج التي تقوم عليها، وذلك لضمان الحد الأدنى للعيش الكريم، ولكن أيضا فان هذا الباب من النفقات اخذ ينمو نموا كبيرا، وربما يؤثر الى اختلالات اقتصادية في بدء من الأسباب وصولا الى النتائج المترتبة على هذا النمو، والذي سنتناوله الدراسة في السطور القادمة.

ومن الملاحظ على هذا الباب بانه يجمع الرواتب التقاعدية أيضا ضمن باب صرف الرعاية الاجتماعية، بالرغم من كون المساهمات التقاعدية المستقطعة من الموظفين تدخل ضمن الراتب التقاعدي ومخصص لها صندوق خاص يسمى (صندوق التقاعد) يتمتع بالشخصية المعنوية وله استقلال مالي وإداري، إضافة الى مساهمة الحكومة فيه التي تبلغ ١٥% من راتب الموظف باعتباره من الحقوق الوظيفية^١، وكان الأفضل ان تكون الرواتب التقاعدية ضمن بند تعويضات الموظفين او ببند خاص بها.

الفرع الثاني

نفقات الحماية الاجتماعية

تعرف الحماية الاجتماعية بانها مجموعة التأمينات او المساعدات الاجتماعية التي تذهب الى مجموعة واسعة من السكان وعادة ما يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة^٢، وهذا يعني ان نفقات الحماية الاجتماعية تنقسم الى قسمين، الأول ما تستقطعه الدولة من المواطنين لغرض التأمين على جانب معين، مثل التأمين الصحي الذي تقتطعه الدولة بدلاته من فئات معينة من المواطنين او الموظفين^٣، والثاني ما تموله الدولة من نفقات لحماية فئات معينة من المجتمع، مثل فئات ذات الدخل المحدود، وهذه لا تقوم على الاستقطاعات، انما تمويلها الدولة من موازنتها.

^١ المادة ٧/أولاً والمادة ٩، قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ الموحد.

^٢ د. أمجد رابي، نحو بناء أرضية الحماية الاجتماعية في العراق-الإطار المفاهيمي والتوصيات، منشورات منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢، ص ٣. متوفر على الرابط التالي:

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_853785.pdf

^٣ ومثاله قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي نص في المادة ١/سابعاً على التالي: "بدل الاشتراك: المبلغ الواجب دفعه من المشتركين لضمان التغطية الصحية.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

وتعد نفقات الحماية الاجتماعية واحدة من النفقات المهمة التي التزمت بها الدولة في سنوات الدراسة على الأقل، ولتقريب الأفكار نورد الجدول التالي الخاص بنفقات الحماية الاجتماعية:

جدول رقم (١٣) الخاص بنفقات الحماية الاجتماعية (بالدينار):

السنة	نفقات الحماية الاجتماعية	نسبة النمو
2015	835,378,887,449	
2016	995,826,020,630	19.21%
2017	1,896,371,589,510	90.43%
2018	2,026,423,039,723	6.86%
2019	3,070,251,627,831	51.51%
2020	2,696,959,770,376	-12.16%
2021	3,926,494,498,747	45.59%
2022	4,664,326,056,774	18.79%
2023	4,769,535,285,017	2.26%
2024		-100.00%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية،

ويلاحظ من هذا الجدول ان نفقات الحماية الاجتماعية اخذت بالتغول شيئاً فشيئاً على النفقات بصورة عامة؛ وذلك لتوسع الدولة في شمول الكثير من المواطنين ضمن شبكة الحماية الاجتماعية، حيث بلغ المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ الى ما يقارب الثمان ملايين مواطن ضمن أكثر من مليونين ومائة ألف أسرة، وهناك زيادة تقدر بأربعة ملايين واربعمئة ألف مواطن جديد سيشمل في شبكة الحماية الاجتماعية، ليكون العدد الكلي اثنا عشر مليوناً في الأيام القادمة^١.

وهذا يقودنا الى استنتاج ما يأتي:

١- ان الدولة اخذت بالتوسع في شمول المواطنين بشبكة الحماية الاجتماعية دون محددات اقتصادية.

^١وزير العمل والشؤون الاجتماعية، مقابلة خاصة على فضائية عراق الحدث، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٨، منشور على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/live/uExb2F7WGpk?si=66p1NN8aIEuBnleK>

- ٢- تركيز الدولة على استمرار الانفاق بهذا الشكل دون ان تضع حلولاً ناجحة في مساعدة المواطنين في عدم الاعتماد على هذه الإعانات، وذلك يتبين من خلال وجود أربعة وستين ألف مقترض للمشاريع الصغيرة فقط بمتوسط مبلغ ثلاثين مليون دينار^١.
- ٣- ان هذه الإعانات تأخذ صفة الديمومة فعادة فتبقى هذه الاعانات لسنين طويلة، وان كان يتم تحديث معلومات المستفيدين منها بصورة سنوية، لكنها تبقى طريقة بدائية تعتمد على البحث الاجتماعي الذي يعتمد المعاينة والملاحظة، مع عدم تقاطع للبيانات للدوائر المختلفة لبيان واقع حال المستفيد، مما جعل هذه الإعانات عرضة لان تصل الى مئات الالاف من المتجاوزين عليها.
- ٤- ان البيانات الرسمية التي ادلت بها الوزارة من خلال مسؤوليها، تؤكد على نحو لا يقبل الشك ان هنالك اثنا عشر مليون مواطن عراقي تحت خط الفقر، وهو ما نسبته ٢٦,٤٤% من نسبة السكان البالغ ٤٥,٤٠٧,٨٩٥ نسمة، والنسبة متقاربة من حيث عدد الاسر حيث ان مليوني ومائة ألف اسرة تشكل ما يقارب ال ٢٧% من عدد الاسر العراقية البالغة ٧,٨٩٨,٥٨٨ اسرة.
- ٥- تظهر احصائيات وزارة التخطيط العراقية في العام ٢٠٢٥ ان ١٧,٥% من السكان هم تحت خط الفقر^٢، لكن الواقع يؤشر ما يفوق ذلك عند الاخذ بعين الاعتبار المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية البالغ نسبتهم ٢٦,٤٤% من السكان الذين لا يستفيدون من هذه الشبكة الا كونهم تحت خط الفقر، مما يعني ان هنالك اخرين يقدر اعدادهم بما يقارب الثمان ملايين مواطن عراقي إضافي هو تحت خط الفقر، وهذا يؤشر بوجود خطر اقتصادي كبير كون هذا الفرض يؤدي الى القول بما يقارب نصف عدد السكان هم تحت خط الفقر بصورة واقعية، الا ان جزء منهم يتقاضون اعانات حكومية.

المطلب الثاني

^١ وكيلة وزير العمل والشؤون الاجتماعية هدى سجاد، تصريح لوكالة الانباء العراقية الرسمية، بتاريخ ٣/١٠/٢٠٢٤. متوفر على الرابط التالي: <https://www.ina.iq/218331--.html>

^٢ وزارة التخطيط العراقية، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٢٥، متوفر على الرابط التالي: <https://mop.gov.iq/archives/29726>

سائر النفقات التحويلية

ويشمل ما تبقى من النفقات التحويلية الآتي، ونتناولهما على فروع، وهي:

الفرع الأول: نفقات دعم السلع والخدمات والقروض

الفرع الثاني: دعم الإنتاج الزراعي والصناعي ودعم السكان

الفرع الأول

نفقات دعم السلع والخدمات والقروض

أولاً: نفقات دعم السلع والخدمات

وتأخذ هذه النفقات صور عدة، منها:

١- دعم الوقود

تدعم الدولة المشتقات النفطية التي يستهلكها المواطنون، ويشمل هذا الدعم تقليل أسعار المشتقات النفطية المنتجة محلياً، وكذا المستوردة، هذا وتذهب جزء من نفقات الدولة لاستيراد الوقود وفقاً للكلفة الآتية^١:

الجدول رقم (١٤) نفقات شراء الوقود (دولار أمريكي)

السنة	الدولار
2004	
2005	2,558
2006	1,472
2007	1,447
2008	2,370
2009	1,337
2010	1,638
2011	2,091
2012	4,522
2013	4,190

^١ نقلاً عن د. علي عبد الرحيم العبودي، قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول، سلسلة إصدارات مركز الببان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص ٧.

3,887	2014
1,949	2015
1,691	2016
2,070	2017
2,366	2018
5,164	2019
2,140	2020
3,732	2021
6,179	2022

التي تضمنتها الموازنات العامة لاستيراد
لغاية عام ٢٠٢٢ تدعم وقود العجلات
الاستيراد بهذه الكميات الى قلة المصافي

وهذا الجدول يبين مقدار التكاليف
الوقود، ووجه الدعم في ذلك ان الدولة
بنسبة تصل الى ٣٥%، ويرجع

المنتجة للمشتقات النفطية، فضلا عن قدمها، وعدم كفايتها للاستهلاك المحلي للوقود، والجدير بالملاحظة بان
هذه التكاليف تتضمن أيضا استيراد (زيت الديزل) لتشغيل المحطات الكهربائية.

٢- دعم الطاقة

يعتبر قطاع الكهرباء من القطاعات التي تديرها الدولة وتحتكرها بمجال معدلات الإنتاج العالي،
ويصنف العراق من ضمن الدول الأقل تكلفة من حيث رسوم الكهرباء، وهو يرجع الى مستوى الدعم
الحكومي التي تقدمه الدولة للمستفيدين من هذا القطاع الحيوي، ويرى المتخصصون في مجال الطاقة بان
الدولة العراقية في الوقت الراهن تدعم الطاقة بنسبة ٩٠%، كون الرسوم التي تفرضها على تجهيز الطاقة
الكهربائية لا تغطي الا ١٠% من تكاليف الإنتاج^٢، هذا بالنسبة للاستهلاك المنزلي العادي، وبنسبة دعم من
٦٠-٧٠% للاستهلاك الزراعي والصناعي والتجاري^٣، ورغم هذا الدعم الذي يقارن بتكاليف الإنتاج، لكن

^١ مدير شركة توزيع المنتجات النفطية حسين طالب، تصرّح خاص لشبكة الاعلام العراقي- جريدة الصباح، العدد ٥٤١١
الصادرة في ٢٤/٥/٢٠٢٢، ص ٢.

^٢ د. بشار عبد الجبار عبد الرحمن، ازمة الطاقة الكهربائية في العراق: دراسة ميدانية، مقال منشور على موقع المنتدى
العراقي للنخب والكفاءات، بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٨، متوفر على الرابط التالي: [https://iraqi-](https://iraqi-forum2014.com/committees-ar/industry-and-energy/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3)

[forum2014.com/committees-ar/industry-and-energy/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3](https://iraqi-forum2014.com/committees-ar/industry-and-energy/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3)

^٣ المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية احمد موسى، تصريح خاص لوكالة الانباء العراقية، بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢٤. متوفر
على الرابط التالي: <https://www.ina.iq/208689--4-.html>

ما يزال واقع الطاقة الكهربائية واقع مرير لأسباب عديدة، منها الخطأ في استراتيجيات توفير الطاقة حيث ان معظم المحطات الكهربائية في العراق تعتمد على (زيت الديزل) في تشغيلها، وفي الوقت نفسه فان هذا النوع من الوقود لا تنتجه الدولة محليا رغم توفره كمادة خام، وكذا اشتراك الطاقة التي تستهلكها المشاريع التجارية والصناعية مع الطاقة المجهزة للمواطنين بمنظومة واحدة.

وعلى العموم فان دعم الطاقة الذي تنتهجه الدولة بمستوى واحد، أي يتساوى المواطنون فيه رغم اختلاف دخولهم، دون الاخذ بنظر الاعتبار رخص هذه الخدمة بالنسبة لمتوسطي الدخل ومرتفعي الدخل من المواطنين، وكذا توفير الدعم لكافة الاستخدامات الزراعية والصناعية والتجارية.

٣- دعم التموين والمواد الغذائية

منذ تطبيق الحصار على العراق في تسعينات القرن الماضي، شرعت الدولة الى تطبيق برنامج دعم حكومي للتموين، يتضمن توزيع بعض المفردات الغذائية الأساسية للمواطنين لمساعدتهم على تحمل الصعوبات المعيشية، واستمر هذا الدعم موجودا لغاية الان. مع الاخذ بعين الاعتبار تذبذب هذا الدعم بعد عام ٢٠١٠ لأسباب عديدة، منها تحسن الحالة المعيشية للعديد من المستفيدين منها سابقا والاتجاه للفئات الأكثر فقرا^١، وكذا حالات الفساد التي طالتها، جعل الاتجاه المفضل هو الحد منها تدريجيا.

وعلى العموم فقد تضمنت الموازنات العامة للدولة نفقات دعم البطاقة التموينية على الوجه التالي:

جدول رقم (١٥) نفقات البطاقة التموينية ونسبتها الى اجمالي النفقات:

السنة	نفقات البطاقة التموينية	اجمالي النفقات	النسبة لإجمالي النفقات
2004	5,250,000,000,000	31,521,427,979,409	16.66%
2005	7,350,000,000,000	30,831,114,738,435	23.84%
2006	4,500,000,000,000	37,494,459,064,514	12.00%
2007	3,928,000,000,000	39,308,348,582,633	9.99%
2008	3,928,000,000,000	67,277,196,640,575	5.84%
2009	4,200,000,000,000	55,589,721,154,475	7.56%
2010	3,094,610,000,000	70,134,201,818,287	4.41%

^١الاء عباس حسين، دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - البطاقة التموينية نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الادرة والاقتصاد- جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص ٨١.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

5.08%	78,757,666,336,480	4,000,000,000,000	2011
3.80%	105,139,575,706,934	4,000,000,000,000	2012
4.13%	119,127,556,292,694	4,916,750,000,000	2013
4.20%	83,556,000,000,000	3,505,977,000,000	2014
3.51%	70,397,515,460,399	2,470,000,000,000	2015
3.68%	67,067,433,920,966	2,470,000,000,000	2016
2.24%	75,490,115,438,780	1,693,000,000,000	2017
1.85%	80,873,188,748,067	1,500,000,000,000	2018
1.34%	111,723,600,000,000	1,500,000,000,000	2019
1.97%	76,082,442,913,942	1,500,000,000,000	2020
0.77%	102,849,659,747,427	794,923,000,000	2021
0.68%	116,959,581,692,022	794,923,000,000	2022
2.57%	142,435,636,297,895	3,662,068,970,000	2023
0.96%	157,000,000,000,000	1,500,000,000,000	2024

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على حسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية وقوانين الموازنات العامة للدولة لفترة الدراسة.

ويلاحظ على هذا الجدول ان الدعم المقدم للغذاء عبر ما يسمى ببرنامج البطاقة التموينية اخذ بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠٢٢، ولكن شهد هذا الباب من النفقات زيادة في العام ٢٠٢٣ ثم نزولا لأكثر من ٥٠% في عام ٢٠٢٤، ليبقى الاتجاه العام هو الحد تدريجيا من نفقات الدعم المقدم لهذا البرنامج، ويلاحظ أيضا بان معظم المواطنين مستفيدين من هذا الدعم، حيث بلغت اعدادهم ٤١,١٦٣,٩٠٦ مواطن لغاية عام ٢٠٢٢، وهذا يعني شمول الكثيرين من أصحاب الدخل المتوسط وحتى الأثرياء بهذا الدعم، مما يجعل هذا الدعم بهذا الاتساع يشكل عبئا كبيرا على الدولة ولا يبلغ هدفه وهو دعم الفئات الفقيرة او ذات الدخل المحدود، وهذا ما يعد سببا لتقليل هذا الدعم في اكثر من مناسبة وتقليل كميات الدعم الغذائي المقدمة للمواطنين.

ثانيا: القروض

تعتبر القروض التي تعطيها الدولة للمواطنين من أوجه الدعم لتوسيع القطاع الخاص، وتتنوع هذه القروض بين القروض التجارية والصناعية والزراعية والتجارية والسكنية وقروض المشاريع الصغيرة،

^١الاء عباس حسين، دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ -البطاقة التموينية حالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص٧٩.

وهي بالعادة تعتمد على الوفرة المالية في الموازنة العامة، وبعضها يكون دون فوائد او بفوائد منخفضة^١، او حدث كثيرا إطفاء بعض القروض او اعفاء المستفيدين منها من التسديد او على الأقل تمديد فترات السداد^٢.

ان القروض الممنوحة من خلال مشاهدة الباحث، فان كثير منها يستخدمها المواطنين في غير مواردها، كاستخدامها لشراء السيارات او الأشياء الكمالية وان كانت مخصصة في الأصل لمشاريع صغيرة او صناعية، وهو يشي بضعف طبيعة الرقابة على تخصيص هذه القروض لأغراضها، مما يستدعي إعادة النظر بها، وتحويلها الى قروض عينية بدلا من قروض نقدية.

كما ان اتاحة القروض النقدية بالشكل الذي لا يتحقق منه عائد تنموي مستقبلي يمثل ثقلا على الاقتصاد العراقي المتخم بتوفر الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي كما سيأتي، وهو مدعاة للتضخم، وضياح لأموال الدولة على غايات غير مجدية، ومثالها منح القروض لشراء السيارات التي أطلقتها مصارف حكومية عدة، منها مصرف الرافدين الحكومي^٣.

الفرع الثاني

دعم الإنتاج الزراعي والصناعي ودعم الاسكان

أولاً: دعم الإنتاج الزراعي

^١ البنك المركزي العراقي، الاستراتيجية الوطنية للإفراض المصرفي في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٩ (دعم المشروعات الاقتصادية في العراق)، ٢٠٢٤، ص ٢٣.

^٢ ومثال ذلك ما ورد في المادة ١٥ من قانون الموازنة العامة رقم للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ الذي تضمن تخويل وزير المالية صلاحية إطفاء السلف الحكومية بعد تدقيقها ومصادقة مجلس الوزراء على هذا الإطفاء.

^٣ تعليمات مصرف الرافدين الحكومي الخاصة بقروض السيارات بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٢٣. متوفرة على الرابط التالي:

<https://www.rafidain-bank.gov.iq/?page=30>

يتنوع دعم الدولة للقطاع الزراعي عبر أوجه عديدة، منها توفير القروض الزراعية التي توجه الى شراء المعدات الزراعية، او لشراء المحاصيل الزراعية، وكذا الحال بالدعم الحكومي الذي يأخذ شكل شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين، وبالأخص محصول الحنطة الذي تشتريه الدولة بأسعار مرتفعة بهدف تشجيع المزارعين على الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما في العام ٢٠٢١ وما تلاه^١، حيث تشتريه الحكومة بسعر يصل الى ٨٥٠,٠٠٠ دينار للطن الواحد في عام للموسم الزراعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

ثانياً: دعم الصناعات

يتخذ دعم الصناعات العراقية التابعة للقطاع الخاص اشكالا متعددة، منها القروض الصناعية، والاعفاءات الجمركية والضريبية على استيراد الآلات والمعدات الصناعية التي يقوم عليها المشروع، كما ان هنالك بعض أنواع الدعم المتفرق مثل اعفاء المشاريع الصناعية من دفع بدلات الياجار للدولة خلال سنتين من تاريخ تشغيل المشروع الصناعي^٢، وكذا تزويد المعامل بالوقود بأسعار تفضيلية تصل الى ما دون الـ ٥٠% من الأسعار العالمية، ومثالها زيت الوقود الذي تبيعه الدولة بـ ١٠٠٠٠٠٠ دينار للمتر المكعب الواحد لأصحاب المصانع^٣، هو بالتأكيد يشكل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة من ناحية تقليل مواردها. والجدير بالذكر ان القطاع العام الصناعي هو المسيطر على القطاع الصناعي في العراق، اذ تزيد عدد الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة عن ٦١ شركة بواقع أكثر من ٢٣٠ معملاً، وكذلك مشاريع

^١د. عيسى سوادى عايز، تقييم السياسة الزراعية وأثر تغيير سعر الصرف في انتاج القمح بالمقارنة بين طرائق الري المتبعة في العراق للموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، المجلة السورية للبحوث الزراعية العدد ٩، المجلد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٨٦.

^٢الوكيل الإداري لوزارة التجارة د. مهدي سهر، تصرح خاص لشبكة الاعلام العراقي- جريدة الصباح، العدد ٦٠٤٨، في ١٢/١١/٢٠٢٤، ص ٤.

^٣بيان مجلس الوزراء للاقتصاد العراقي في ٢٧/١/٢٠٢٥، المنشور في وكالة الانباء العراقية على الرابط الاتي:

<https://www.ina.iq/226775--.html>

^٤قرار وزارة النفط العراقية- الدائرة الفنية بالعدد ف٣/س/١٦٩/٦٧٣٣ بتاريخ ٨/٩/٢٠٢١.

القطاع الصناعي المختلط الذي يبلغ عدده ١٩ مشروعا، فيما يشكل القطاع الخاص أكثر ١٨٠٠٠ مشروع صناعي، لكنها متوقفة او بإنتاج متدني لا يسد حاجات السوق العراقي^١.

ثالثا: دعم الاسكان

تدعم الحكومة السكن دعما خجولا، وذلك من خلال تقديم القروض الاسكانية والعقارية، وقد يتخذ بعضها فوائد مثل الفوائد المترتبة على قروض الإسكان من بعض المصارف الحكومية التي تصل الى ٥% سنويا كنسبة ثابتة، بمعنى ان الفوائد قد تصل الى ضعف مبلغ القرض^٢، الا ان هنالك قروض عقارية أخرى قد تخلو من الفائدة الصريحة، لكنها تتضمن عمولة إدارية بنسبة معينة تستقطع مرة واحدة، كما في قرض المصرف العقاري الذي حددت عمولته الإدارية بـ ٥%^٣، فضلا عن توزيع الأراضي لبعض فئات المجتمع كالموظفين العموميين وذوي الشهداء كامتياز لهم

في الواقع ان الاهتمام بالإسكان في العراق يقع في ذيل الدعم المقدم للمواطنين، حيث تبلغ عدد الوحدات السكنية في العراق بحسب التعداد السكاني الأخير ٨٠٣٧٢٢١ وحدة سكنية، الامر الذي يعني ان العراق بحاجة لـ ٣,٥ مليون وحدة سكنية اضافية كمياري اذا ما تم اعتبار ان كل ٤ اشخاص يحتاجون الى وحدة سكنية مستقلة بالاعتماد على التعداد السكاني البالغ ٤٥ مليون نسمة، وهذا الاحتياج لا تستطيع ان تغطيه السياسات الحكومية بهذا الشكل من اشكال الدعم، خصوصا مع احتكار الدولة للعدد الأكبر للعقارات في البلاد مع قدم التصاميم الأساسية للمدن.

١. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، الصناعة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في الواقع..المعوقات..خيارات النهوض، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٢٥، المجلد ٣، ٢٠٢١، ص ١٢٠.

٢. يعرض مصرف الرشيد العراقي قرضا بحد اعلى يبلغ ١٥٠ مليون دينار عراقي، بفائدة سنوية ٥% بالقسط الثابت على فترة سداد ٢٠ سنة، وعند ضرب نسبة ال ٥% بمبلغ القرض حينها ستكون الفائدة ٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار سنويا، وإذا تم ضرب هذا المبلغ بالرقم ٢٠ الذي يمثل فترة سداد القرض، ستكون الناتج حينها الفوائد ١٥٠ مليون دينار، وهو ذاته مبلغ القرض، أي ان المقترض سيسدد ٣٠٠ مليون دينار عراقي عدا أقساط التأمين والعمولات الإدارية الذي يتضمنها القرض. تفاصيل القرض منشورة في بوابة اور الالكترونية الحكومية على الرابط التالي: <https://ur.gov.iq/index/show-eservice/50902/10044/org>

٣. وزارة المالية- المصرف العقاري الكتاب بالعدد ٩٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٩.

تحليل هيكلية النفقات في الموازنات العامة للدولة العراقية

وهناك اشكال أخرى للدعم التي تقدمها الدولة، مثل التعليم المجاني، والخدمات الصحة المدعومة وغيرها من أبواب الدعم، والتي يؤثر عليها جميعا طريقة إدارة الدعم وأولوياته، فالأسس الذي يبنى عليها هذا الدعم غير مفهومة او غير متسقة بمسار واحد، فتارة تدعم النشاط الزراعي عبر منتج واحد وبصورة مفرطة لدرجة ان تترتب على الدولة خسائر، وكذا مثاله في بعض الصناعات، او انها تقدم دعم الطاقة لكافة المواطنين مهما بلغت دخولهم، او انها تشمل ملايين من المواطنين بالرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية بالاعتماد على الاثبات البدائي دون ربط هذه الوزارات بالوزارات الأخرى للتأكد من ملكية المتقدم او دخله، وهذا يؤثر ان الدولة فاقدة لبوصلة أولويات الدعم، فضلا عن إجراءاتها الإدارية التي لا يمكن ان يعتمد عليها في تحقيق غايات الدعم.

واخيرا نورد بيان النفقات بالجدول التالي لبيان الفرق بين النفقات العامة التقديرية والحقيقية:

جدول رقم (١٦) النفقات العامة التقديرية والنفقات العامة الحقيقية والفرق بينهما:

السنة	النفقات التقديرية	النفقات الحقيقية	الفرق	النسبة
2006	50,963,161,392,000	37,494,459,064,514	13,468,702,327,486	26.43%
2007	51,727,468,005,000	39,308,348,582,633	12,419,119,422,367	24.01%
2008	59,861,973,548,000	67,277,196,640,575	-7,415,223,092,575	-12.39%
2009	69,165,523,835,000	55,589,721,154,475	13,575,802,680,525	19.63%
2010	84,657,467,556,000	70,134,201,818,287	14,523,265,737,713	17.16%
2011	96,662,766,700,000	78,757,666,336,480	17,905,100,363,520	18.52%
2012	117,122,930,150,000	105,139,575,706,934	11,983,354,443,066	10.23%
2013	138,424,608,000,000	119,127,556,292,694	19,297,051,707,306	13.94%
2014	138,424,608,000,000	83,556,000,000,000	54,868,608,000,000	39.64%
2015	94,248,364,139,000	70,397,515,460,399	23,850,848,678,601	25.31%
2016	105,895,722,619,000	67,067,433,920,966	38,828,288,698,034	36.67%
2017	100,671,160,790,000	75,490,115,438,780	25,181,045,351,220	25.01%
2018	104,158,183,734,000	80,873,188,748,067	23,284,994,985,933	22.36%
2019	133,107,616,412,000	111,723,600,000,000	21,384,016,412,000	16.07%
2020	133,107,616,412,000	76,082,442,913,942	57,025,173,498,058	42.84%
2021	129,993,009,291,000	102,849,659,747,427	27,143,349,543,573	20.88%
2022	129,993,009,291,000	116,959,581,692,022	13,033,427,598,978	10.03%
2023	198,910,343,590,000	142,435,636,297,895	56,474,707,292,105	28.39%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين الموازنات العامة وحسابات الدولة الصادرة من وزارة المالية

وهذا الجدول ليشي بان التقديرات التي تضعها الدولة لنفقاتها العامة يشوبها الخلل، فهي لا تقدر نفقاتها بقدر ما ستتفقه بالفعل او قريب منه، فاقل فرق تقديري بين النفقات التقديرية والحقيقية بلغ ١٣ تريليون دينار، الذي مثل ١٠% من مجموع النفقات وذلك في عام ٢٠٢٢، وبلغت فرق التقديرات في العام ٢٠١٤ فرقا مهولا متمثلا بنسبة ٣٩% بمبلغ ٥٥ تريليون دينار تقريبا، و ٢٨% في عام بمقدار ٥٦,٤ تريليون دينار في ٢٠٢٣، وان كانت النسبة الأكبر بلغت ٤٢,٤٨% بمبلغ ٥٧ تريليون دينار في عام ٢٠٢٠، لكن هذا العام بناء على تقدير السنة السابقة له، كون في عام ٢٠٢٠ لم يُشرع قانون للموازنة.

وربما يتضح من هذا الجدول أيضا عدم وود أسلوب واضح في تقدير النفقات العامة، واستخدام أساليب غير ناجحة ربما منها طريقة حساب نفقات السنة قبل الأخيرة، وذلك بالرغم من ان قانون الإدارة المالية قد الزم وزارة المالية بت

وفي ختام هذا المبحث بات واضحا ان النفقات الحكومية في الموازنات العامة تأخذ شكل النفقات الجارية والاستثمارية، مع ملاحظة ان النفقات الجارية هي النسبة الأكبر من الموازنة العامة والذي من المنطقي من خلاله ان نقل النفقات الاستثمارية، التي بطبيعة الحال تصرف في مشاريع البنى التحتية الخدمية منها تحديدا، دون ان يكون هنالك اية نفقات منها على جوانب التنمية الاقتصادية المباشرة مثل تطوير البحث العلمي، او خلق قطاعات اقتصادية جديدة.

كما ان النفقات بشقيها عادة ما تكون ضبابية، اذ لا يدرج في الموازنات العامة أغراض التخصيص كافة او أبواب الصرف بصورة واضحة، انما يترك تحديد كثير منها للإدارات الحكومية، وهو ما يعني عدم وجود ضابطة قانونية ومالية لتوجيه هذه النفقات بصورة دقيقة لتحقيق غايات الدولة الاقتصادية، وهو بالنتيجة يؤدي الى استحالة وقف الهدر بالمال العام وصعوبة تطبيق الرقابة على النفقات العامة، على الرغم من اعتماد الدولة لموازنة البنود او الاعتمادات لغرض فرض الرقابة التي تسهل في ظل هذا النوع من الموازنات من الناحية النظرية.

ويتبين جليا مقدار النفقات التي تضطلع فيها الدولة، والتي تتفرق بين النفقات الجارية المتضمنة تكاليف أجور ورواتب الموظفين والمشتريات والدعم الحكومي وغيره من أبواب الصرف، والنفقات

الاستثمارية التي تجري تخصيصاتها بحسب الفائض من الموازنة الجارية ويجري تنفيذها على استحياء لأسباب إدارية وسياسية ومالية، وهذا يقود الباحث الى القول، ان النفقات العامة لم تعد تحقق اية سياسات اقتصادية، بل انها تقليد سياسي واداري يأخذ الطابع المالي تتبعه الحكومات المتعاقبة لغرض إضفاء شرعية على النفقات العامة، دون اعتماد لرؤية اقتصادية حالية او مستقبلية.

وقد ذهبت غير دراسة حكومية في العراق الى ان زيادة النفقات للدولة العراقية ليس له تأثير فعلي في نمو وتحفيز الإنتاج، مما كرس ريعية الاقتصاد العراقي^١، ولذلك يتوجب مع هذا اصلاح هذا التقليد لإخراجه من واقع المجاملات والمحاباة السياسية والإدارية، الى كونها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية.

الخاتمة:

^١ قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، وزارة التخطيط العراقية، تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي المالي (انموذج قياسي)، ٢٠٢١، ص٤٦. متوفر على الرابط الاتي: [تقرير تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي ٢٠٢١.pdf](#).

وفي نهاية البحث توصل الباحث الى جملة من النتائج والتوصيات، وهي:

أولاً: النتائج

١- يتضح من الاتجاه العام للنفقات العامة في الدولة العراقية أنها تسير في منحى تصاعدي مستمر، لا سيما في ذات البنود الإنفاقية المتكررة، باستثناء بعض السنوات الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، التي شهدت تراجعاً نسبياً في حجم الإنفاق نتيجة للظروف الأمنية الاستثنائية وانخفاض أسعار النفط، مما فرض على الدولة اعتماد سياسة تقشفية مؤقتة.

٢- تركّز السياسة المالية في الدولة العراقية بشكل واضح على النفقات الجارية، في حين تظهر النفقات الاستثمارية تذبذباً ملحوظاً يرتبط بحجم الإنفاق الجاري؛ إذ كلما ارتفعت النفقات الجارية تراجعت النفقات الاستثمارية. كما تبين أن الجانب الأكبر من الإنفاق الاستثماري ينحصر في مشاريع البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، دون أن يمتد ليشمل القطاعات الإنتاجية والتنمية بشكل فعال.

٣- استحوذت النفقات التحويلية، ولا سيما تلك المخصصة لبرامج الرعاية الاجتماعية ودعم الوقود والمواد الغذائية، على نسبة ملحوظة من إجمالي الإنفاق العام. إلا أن العديد من هذه النفقات لم يعد يحقق الغاية المرجوة منها، أو أن دواعي وجودها قد انتفت بفعل تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يُثير الحاجة إلى إعادة تقييم جدواها وفعاليتها ضمن إطار ترشيد النفقات العامة.

٤- تعتمد الموازنة العامة في العراق على نموذج موازنة البنود، وهي موازنة تقليدية تقوم على تخصيص الاعتمادات المالية استناداً إلى ما تم إنفاقه فعلياً من قبل مؤسسات الدولة في السنوات السابقة، دون ارتباط مباشر بمؤشرات الأداء أو الأهداف التنموية. وهو ما يُقيّد فاعلية الإنفاق العام ويحدّ من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو أولويات التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات

١- توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة النفقات العامة، ولا سيما النفقات الجارية، من خلال تبني نموذج موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود التقليدية، بما يتيح توجيه الإنفاق العام بشكل أكثر دقة وفعالية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة، ويربط بين تخصيص الموارد ونتائج الأداء الفعلي للمؤسسات الحكومية.

٢- توصي الدراسة بضرورة تحجيم الإنفاق الجاري من خلال مراجعة دقيقة وشاملة لأبوابه المختلفة، وبوجه خاص: تعويضات الموظفين، ورواتب المتقاعدين، وأثمان المشتريات الحكومية، التي أظهرت بياناتها خللاً كبيراً وتذبذباً غير مبرر في معدلات الصرف بين الزيادة والنقصان. وهو ما يستدعي تفعيل أدوات الرقابة المالية والإدارية، وتحديث آليات التقدير والإنفاق وفق أسس موضوعية وشفافة.

٣- وصي الدراسة بضرورة إعادة توجيه جزء من النفقات الاستثمارية نحو قطاعات تسهم فعلياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال دعم إنشاء وتفعيل صناديق الثروة السيادية، وتعزيز الاستثمارات الوطنية المنتجة، بما يسهم في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الإيرادات الريعية، وبناء قاعدة اقتصادية أكثر استقراراً على المدى الطويل.

٤- توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي، من خلال إعادة هيكلته بما يضمن توجيهه حصرياً إلى مستحقيه من ذوي الدخل المحدود والفئات الواقعة تحت خط الفقر، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وترشيدها للإنفاق العام. كما توصي بإلغاء أشكال الدعم غير المستحقة المقدمة للطبقات الوسطى والعليا، والتي تُشكل عبئاً على المالية العامة دون تحقيق أثر اقتصادي مبرر..

المصادر والمراجع:

أولاً: المؤلفات والبحوث والرسائل الجامعية:

١. اللواء عباس حسين، دور برامج الدعم الحكومي في الحد من الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - البطاقة التموينية نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الادرة والاقتصاد- جامعة كربلاء، ٢٠٢٤.
٢. إبراهيم لؤي إبراهيم، تقويم إجراءات المحاسبة عن المنح الحكومية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة الحبوب- فرع نينوى، بحث الدبلوم العالي، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٢٢.

٣. احمد ماهر محمد، اهم المعوقات التي تواجه اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق وطرق التصدي لها - دراسة تطبيقية واستطلاعية في جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة -جامعة الكوفة، العدد ٣٥، ٢٠١٤.
٤. د. اسعد عبد الأمير سعيد النجم، اعداد الموازنة العامة الاتحادية في ل عدم التأكد وتأثيرها على الانفاق العام والقرارات الاستراتيجية-نموذج مقترح، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠١٩.
٥. د. السيد حسن محمد جادو و د. سعيد عباس محمد رشاد وسيف غايب محمد، تقييم تطور السياسة المالية وثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد ٢، المجلد ٣١، ٢٠٢١.
٦. د. أمجد رابي، نحو بناء أرضية الحماية الاجتماعية في العراق-الإطار المفاهيمي والتوصيات، منشورات منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢.
٧. د. امنة عبد الكريم هادي جلال، الصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) الواقع والامكانيات، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد ١٤٦، ٢٠٢٣.
٨. د. بلال صلاح الانصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٧.
٩. د. ثائر محمود رشيد ودالية عمر نظمي ودعاء عبد الحسين جلوب، تقييم تجربة تحول الشركات الصناعية في لعراق من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد (خاص)، المجلد ٢، ٢٠٢١.
١٠. د. حسين عليوي ناصر الزيايدي، الفساد المالي والإداري في العراق: رؤية جغرافية-سياسية، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٣.
١١. حيدر صاحب صالح، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠٢٣.
١٢. زينب جبار الدعيمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠١٨.

١٣. د. سامي عامر الجبو، تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٤.
١٤. سناء سالم حمدي، الموائمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي بعد عام ٢٠٠٣ من منظور استراتيجي - محافظة بغداد نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.
١٥. سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ٢٠٢٢.
١٦. م. عدنان طه كرفوع ود. سيركي فديورفج جيجوف ود. احمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الانفاق العام واسبابها وانعكاساتها الاقتصادية: العراق دراسة حالة للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديات الأعمال العدد خاص، مجلد ٢، ٢٠٢١.
١٧. د. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، الصناعة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في الواقع.. المعوقات.. خيارات النهوض، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٢٥، المجلد ٣، ٢٠٢١.
١٨. د. علي عبد الرحيم العبودي، منهاج مقترح لاعادة هيكلة الشركات الحكومية التابعة للقطاع العام في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.
١٩. علي عبد الرحيم العبودي، قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.
٢٠. علي عبد الله حسين، أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٦، الجزء ٣، ٢٠٢٣.
٢١. د. عيسى سوادي عايز، تقييم السياسة الزراعية وأثر تغيير سعر الصرف في إنتاج القمح بالمقارنة بين طرائق الري المتبعة في العراق للموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، المجلة السورية للبحوث الزراعية العدد ٩، المجلد ٢، ٢٠٢٢.
٢٢. فرهاد نصر الدين رشيد، قياس وتحليل أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، مجلة كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، ٢٠٢٤.

٢٣. د. مازن صباح احمد واخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (٢٠١٤): العراق والجزائر، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الخاص بالمؤتمر السنوي الرابع (الدور التنموي للبنك المركزي العراقي)، ٢٠١٨.
٢٤. مصطفى السراي وهيام علي المرهج، سياسات توظيف الشباب في العراق: رشوة مجتمعية ام حاجة عملية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.
٢٥. د. مليحة جبار الكعبي، جدلية الدور الاقتصادي للدولة واشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية، ٢٠١٩.
٢٦. د. نبيل جعفر المرسومي، موازنة ٢٠٢١ بين الهدر والإصلاح، الندوات والحلقات النقاشية في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢.
٢٧. د. نزار كاظم صباح ويسرى راسم جبار، تحليل نمو النفاق الحكومي وهيكله في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣، المجلد ١٨، ٢٠٢٢.
٢٨. وليد احمد الرفاعي و د. احمد صبري أبو زيد، وشيماء عمر الشهاوي، تقدير حجم الانفاق الحكومي المعظم للرفاهية الاقتصادية في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد-جامعة بني سويف، العدد ١٩، ٢٠٢٣، ص ٣٥٤.

ثانيا: القوانين والتشريعات:

- ١- قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠.
- ٢- قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل.
- ٣- قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ المعدل.
- ٤- قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ الموحد.
- ٥- قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨.
- ٦- قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- ٧- قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩.
- ٨- قوانين الموازنات العامة للدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٢٣.

ثالثا: القرارات والتقارير والاحصائيات:

- ١- قرارات وتقارير واحصائيات وزارة المالية العراقية

٢- وتقارير واحصائيات وزارة التخطيط العراقية

٣- قرارات وتقارير واحصائيات البنك المركزي العراقي

٤- قرارات مجلس الوزراء العراقي

٥- قرارات وزارة النفط العراقية

٦- قرارات محكمة التمييز الاتحادي في العراق

رابعاً: الصحف والمواقع الالكترونية:

١- موقع وكالة الانباء العراقية متوفر على الرابط التالي: <https://www.ina.iq>

٢- بوابة اور الالكترونية الحكومية على الرابط التالي: <https://ur.gov.iq/index/show-eservice/50902/10044/org>

٣- فضائية عراق الحدث:

<https://www.youtube.com/live/uExb2F7WGpk?si=66p1NN8aIEuBnleK>

٤- شبكة الاعلام العراقي - جريدة الصباح

٥- وكالة الانباء العراقية الرسمية: <https://www.ina.iq/218331--.html>